هذه الوثيقة هامة للغاية وعليكم الانتباه جيدًا إلى محتواها، وفي حال وجود أي شك لديكم بشأن الإجراء الذي يلزم اتباعه، فمن المستحسن طلب استشارة مالية مستقلة من (١) مستشار مالي مرخص من الهيئة و(٢) طلب استشارة قانونية مستقلة من المحامي الخاص بك أو من مستشار قانوني مستقل.

وفي حال قُمتم ببيع أو نقل ملكية جميع أسهُمِكم في شركة دار التكافل أو شركة وطنية، فإننا نرجو منكم إرسال هذه الوثيقة بأسرع وقتٍ ممكِن إلى وسيط الأسهُم أو البنك أو أي وكيل آخر تم من خلاله البيع أو نقل الملكية لإحالتها إلى المشتري أو المنقول إليه. ولا يجوز إرسال هذه الوثيقة أو توجيهها إلى أي دولة محظورة. وفي حال قُمتم ببيع أو نقل ملكية جزء من أسهُمِكم في شركة دار التكافل أو شركة وطنية، فعليكم الاحتِفاظ بهذه الوثيقة وطلب المشورة من وسيط الأوراق المالية أو البنك أو أي وكيل آخر تم من خلاله البيع أو نقل الملكية.

يُمنع ويُحظر نشر، أو توزيع هذه الوثيقة، أو توجيهها، أو إرسالها إلى أي دولة محظورة. ويخضع إتمام الاندماج لتحقق عدة شروط من بينها الموافقة على جميع القرارات الخاصة المبينة في إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل (على النحو الموضح في الملحق ٢ المرفق بهذه الوثيقة) من قبل حاملي الأغلبية المطلوبة من أسهم شركة دار التكافل الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل وكذلك الموافقة على جميع القرارات الخاصة المحددة في إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية (على النحو الموضح في الملحق 3 المرفق بهذه الوثيقة) من قبل حاملي الأغلبية المطلوبة من أسهم شركة وطنية الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية. وترد الشروط والإجراءات المتعلقة بتنفيذ الاندماج بالكامل في الفقرة رقم ١٥ من هذه الوثيقة.

نشرة المساهمين

الخاصة باندماج
شركة دار التكافل ش.م.ع
وشركة الوطنية للتكافل (وطنية)ش.م. ع

عن طريق الضم وفقًا لأحكام المادة ٢٨٥(١)
من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢)
لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية

تتضمن الفقرة الثالثة عشر من هذه الوثيقة وصفًا لبعض عوامل المخاطرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بالتصويت من عدمه على القرارات التي سيتم النظر فيها خلال اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل واجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية.

تحمل المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة المعاني المبينة قرين كل منها في الملحق ١ من هذه الوثيقة، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك. وتشير التوقيتات والتواريخ الواردة في هذه الوثيقة إلى التوقيت المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتقويم الميلادي، على التوالي، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

يتضمن الملحق ٢ والملحق ٣ على التوالي إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل المزمع انعقاده عن بعد/إلكترونياً في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الاثنين الموافق ٢٥ ابريل ٢٠٢٢ وإعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية المزمع انعقاده عن بعد/إلكترونياً في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الاثنين الموافق ٢٥ ابريل ٢٠٢٢.

جدول المحتويات

١. إشعارهام ٤
٢. بيان تحذيري بشأن البيانات المستقبلية ٦
٣. قيود النشروالتوزيع..... ٧
٤. إشعارإلى مساهمي شركة وطنية في الدول غيردولة الامارات العربية المتحدة. ٧
٥. عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات..... ٨
٦. الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية ٩
7. الخطاب المشترك من رئيس مجلس إدارة كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية ١١
٨. معلومات عامة ١٣
٩. معلومات عن المجموعة الموحدة ٢١
١٠. معلومات عن شركة دار التكافل..... ٢٥
١١. معلومات عن شركة وطنية ٣٤
١٢. المعلومات المالية التاريخية ٤٢
١٣. عوامل المخاطرة..... ٤٤
١٤. معلومات إضافية ٥٠
15. شروط وأحكام الاندماج ٥٣
الملحق رقم ١ التعريفات..... ٥٨
الملحق رقم ٢ إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية لشركة دار التكافل ش.م.ع..... ٦١
الملحق رقم ٣ إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة الوطنية للتكافل "وطنية" ش.م.ع ٦٥
الملحق رقم 4 ملخص تقرير التقييم المستقل ٦٨
ملحق رقم ٥ ملحق تعديل النظام الأساسي ٧٠
ملحق رقم ٦ الإقرارات والتعهدات الخاصة بالمستشارين ٧٢

١. إشعارهام

تم إعداد البيانات الواردة في هذه الوثيقة كما في تاريخ إصـدارها، ما لم يتم تحديد وقت آخر لها، ولا يعني نشـرها (أو أي إجراءٍ يُتخذ وفقًا لها) بالضرورة أنه لم يطرأ أي تغيير على حقائق أو شؤون شركة دار التكافل أو شركة وطنية على النحو الوارد في هذه الوثيقة منذ ذلك التاريخ. ولا يقصـد من أي عبارات متضـمنة في هذه الوثيقة أن تُحمل على أنها توقعًا أو تصورًا أو تقديرًا لاحتمالات الأداء المالي الحالي أو المستقبلي لشركة دار التكافل أو شركة وطنية ولا ينبغي تناولها من هذا المنطلق، علاوة على أنه يجب ألا يتم تفسـير أي بيانات واردة في هذه الوثيقة لتعني أن أرباح السـهم الواحد عن الفترات المالية الحالية أو المستقبلية لشركة دار التكافل أو شركة وطنية ستماثل أو تتجاوز بالضرورة الأرباح السابقة المعروفة للسهم الواحد.

لم يتم تفويض أي شـخص بتقديم أي معلومات أو تعهدات بخلاف المعلومات والتعهدات الواردة في هذه الوثيقة، وفي حال تقديم أي من تلك المعلومات أو التعهدات فيجب عدم الاعتماد عليها باعتبارها مقدمة بتفويض من شـركة دار التكافل أو شركة وطنية أو الإمارات دبي الوطني كابيتال أو كي بي إم جي أو ميليمان أو أي من مستشاريهم المكلفين بشأن هذا الاندماج.

لا يجوز لأي شخص تفسير محتويات هذه الوثيقة على أنها مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية، وفي حالة وجود أي شك بشأن الإجراء الذي يلزم اتباعه، فمن المستحسن طلب مشورة مالية مستقلة من وسيط الأوراق المالية الخاص بكم أو المحاسب أو أي مستشار مالي آخر مستقل خاص بكم.

يمكن الحصـول على نسخ من هذه الوثيقة، (مجانًا) من المقر الرئيسي لكل من شـركة دار التكافل (بالنسـبة لمساهمي شركة دار التكافل) وشركة وطنية (بالنسبة لمساهمي شركة وطنية) أو في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل واجتماع الجمعية العمومية لشـركة وطنية. ومن الموقع الإلكتروني لكل من شـركة دار التكافل وشـركة وطنية على https://dat.ae/ و https://www.watania.ae/ على التوالي. باستثناء ما يتعلق بالبيانات السابقة والقوائم المالية لشركة دار التكافل وشـركة وطنية للسـنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسـمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسـمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسـمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة غير المدققة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سـبتمبر ٢٠٢١، لا يعد محتوى أي موقع إلكتروني لشـركة دار التكافل أو شـركة وطنية أو محتوى أي موقع إلكتروني يمكن الدخول إليه عبر رابط من هذين الموقعين الإلكترونين، مشـمولًا في هذه الوثيقة أو يشـكل جزءًا منها، ولا يتحمل أي شـخص المسـؤولية عن محتوى هذه المواقع الإلكترونية.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة شركة دار التكافل، الذين وردت أسماؤهم في الفقرة ١٠-٥ من هذه الوثيقة، المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بخلاف تلك المتعلقة بشـركة وطنية. وفقًا لمعرفة واعتقاد هؤلاء الأعضـاء (الذين بذلوا كل العناية المعقولة للتأكد من أن هذا هو الحال)، فإن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والتي يعتبروا مسـؤولين عنها تتوافق مع الحقائق ولا تحذف أي شيء محتمل للتأثير على الحصول على هذه المعلومات.

يتحمل أعضـاء مجلس إدارة شـركة وطنية، الذين وردت أسـماؤهم في الفقرة ١١-٥ من هذه الوثيقة، المسـؤولية عن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بخلاف تلك المتعلقة بشـركة دار التكافل. وفقًا لمعرفة واعتقاد هؤلاء الأعضـاء (الذين بذلوا كل العناية المعقولة للتأكد من أن هذا هو الحال)، فإن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والتي يعتبروا مسـؤولين

عنها تتوافق مع الحقائق ولا تحذف أي شيء محتمل للتأثير على الحصول على هذه المعلومات.

يعمل مكتب إبراهيم ومشاركوه ("**أي اند بي**") حصريًا كمستشار قانوني لشركة دار التكافل وليس لأي جهة أخرى فيما يتعلق بالاندماج ولن يتحمل المسؤولية أمام أي شخص/جهة بخلاف شركة دار التكافل عن تقديم الحماية التي تقدمها أي اند بي لعملائها أو عن تقديم المشورة فيما يتعلق بالاندماج أو محتوى هذه الوثيقة أو الأمور المشار إليها فيها.

تعمل شركة هادف وشركاؤه ("**هادف**") حصريًا كمستشار قانوني لشركة وطنية وليس لأي جهة أخرى فيما يتعلق بالاندماج ولن تتحمل المسؤولية أمام أي شخص/جهة بخلاف شركة وطنية عن تقديم الحماية التي تقدمها هادف لعملائها أو عن تقديم المشورة فيما يتعلق بالاندماج أو محتوى هذه الوثيقة أو الأمور المشار إليها فيها.

تعمل شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ليميتد ("**الإمارات دبي الوطني كابيتال**")، المسجلة في مركز دبي المالي العالمي والخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية، بصفتها المستشار المالي لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية للقيام بخدمات إدارة وتنظيم صفقة الاندماج والمساعدة في إعداد خطط العمل لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية وتقديم المشورة إلى لجنة الاندماج بغرض تسهيل إتمام صفقة الاندماج.

تعمل شركة كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، المسجلة في إمارة أبوظبي والخاضعة لتنظيم دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، بصفتها مستشار مالي مستقل، ومقيم مستقل فيما يتعلق ضريبة القيمة المضافة وتكنولوجيا المعلومات بحسب موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع، لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية.

تعمل شركة ميليمان المحدودة (**ميليمان**)، المسجلة في مركز دبي المالي العالمي والخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تعتبر خبير اكتواري مسجل لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بصفتها مستشار الاجتهاد الاكتواري لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية.

إن نشرة المساهمين الرسمية صادرة باللغة العربية، وينبغي عدم الاعتماد على الترجمة الإنجليزية، حيث إنها قد لا تعكس نشرة المساهمين الرسمية الصادرة باللغة العربية.

٢. بيان تحذيري بشأن البيانات المستقبلية

تتضمن هذه النشرة بعض البيانات المستقبلية لشركتي دار التكافل ووطنية. ويُمكن تعريف هذه البيانات المستقبلية على أنها توقعات مستقبلية لا تتعلق فقط بالحقائق السابقة أو الحالية. وغالبًا ما يُستخدم في التوقعات والبيانات المستقبلية هذه كلمات ذات دلالة مستقبلية مثل "يتوقع" أو "يستهدف" أو "يترقب" أو "يُقدّر" أو "يعتزم" أو "يخطط" أو "سوف" أو "يسعى" أو "يعتقد" أو "يهدف" أو "من الممكن" أو "قد" أو "ينبغي" أو غير ذلك من المفردات المشابهة أو المنافية لها في المعنى. تتضمن البيانات المستقبلية الواردة في الوثيقة الماثلة على سبيل المثال لا الحصر البيانات المتعلقة بما يلي: (١) النفقات الرأسمالية المستقبلية، والتكاليف، والإيرادات، والأداء الاقتصادي، والأوضاع المالية، وسياسة توزيع أرباح الأسهم، والخسائر، والتوقعات المستقبلية؛ و(٢) استراتيجيات الأعمال والإدارة وتوسع ونمو عمليات المجموعة الموحدة.

تنطوي هذه البيانات المستقبلية على مخاطر معلومة وغير معلومة وشكوك وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات الخاصة بأي شخص، أو النتائج الصناعية، أو الاستراتيجيات، أو الأحداث بشكل جوهري عن أي نتائج، أو أداء، أو إنجازات، أو أحداث أخرى، أو عوامل مذكورة صراحة أو مشار إليها ضمنًا في هذه البيانات المستقبلية. وتقع معظم المخاطر والشكوك المتعلقة بالبيانات المستقبلية خارج نطاق قدرة الشركتين على السيطرة عليها أو تقديرها بدقة، مثل أوضاع السوق المستقبلية وسلوك المشاركين الآخرين في السوق ولهذا ينبغي عدم الاعتماد على هذه البيانات بشكل أساسي. كما أن هذه البيانات المستقبلية لا تعد ضمانًا للأداء المستقبلي، إذ لم يقم مدققو الحسابات في شركتي دار التكافل ووطنية بمراجعتها – ما لم يتبين خلاف ذلك. وتستند هذه البيانات المستقبلية إلى افتراضات عديدة منها الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية لشركتي دار التكافل ووطنية والبيئة التي سيزاول فيها كل منهما عمله في المستقبل. وننوه إلى أن كل البيانات المستقبلية الشفهية منها والخطية الصادرة عن شركة دار التكافل أو شركة وطنية أو المنسوبة إليهما أو إلى أي شخص يتصرف نيابة عنهما مقيدة بشكل صريح في مجملها بالبيان التحذيري أعلاه.

اعتبارًا من شهر ديسمبر من عام ٢٠١٩ فصاعدًا، تفشى فيروس كورونا المستجد (يُشار إليه فيما يلي بلفظ "**كوفيد** - ١٩")، وهو مرض تنفسي فيروسي، على مستوى العالم، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشكل تفشي فيروس كوفيد-١٩ مخاطر محتملة وشكوك جوهرية بشأن أعمال الشركتين ونتائج عملياتهما ووضعهما المالي وتوقعاتهما المستقبلية. لمزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة الفقرة الثالثة عشر من هذه الوثيقة. ويجب قراءة هذه الوثيقة والبيانات الواردة فيها في ضوء التفشي الحالي لجائحة فيروس كوفيد-١٩ وتأثيره المستمر وغير المسبوق على ظروف السوق الاقتصادية العالمية.

وتتضمن المخاطر والشكوك الشاملة للبيانات ذات النظرة التطلعية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الركود الاقتصادي العالمي والأزمة المالية السائدة بسبب التفشي الحالي لجائحة فيروس كوفيد-١٩ على مستوى العالم؛
- ظروف الأسواق الاقتصادية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عمومًا وخصوصًا؛
- علاقة الشركتين مع الحكومة بصفة عامة، بما في ذلك قدرتهما على الحصول على الموافقات والتراخيص الحكومية أو التنظيمية الضرورية؛

- قدرة الشركتين على تنمية وإدارة أعمالهما؛
- قدرة الشركتين على الحصول على التمويل أو الحفاظ على رأس مال كافٍ لتمويل عملياتهما الحالية أو المستقبلية؛
- التغيّرات في الأوضاع السياسيّة، أو الاقتِصاديّة، أو القانونيّة، أو الاجتِماعيّة في الأسواق الّتي تعمل فيها الشركتان وعُملاؤهما؛
- التغيرات التي تطرأ على البيئة التنافسية التي تزاول فيها الشركتان أعمالهما؛ و
- عدم الالتزام باللوائح السارية على أعمال الشركتين.

لا تتقيد شركة دار التكافل أو شركة وطنية بأي التزام بشأن تحديث أي بيانات مستقبلية ولا تعتزمان فعل ذلك، باستثناء ما يقتضيه القانون واللوائح المعمول بها.

ننصحك بقراءة هذه الوثيقة بالكامل، لا سيما عوامل المخاطرة الواردة في الفقرة الثالثة عشر من هذه الوثيقة بهدف التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المجموعة الموحدة في المستقبل والقطاعات التي ستباشر فيها أعمالها.

٣. قيود النشر والتوزيع

يُمنع ويُحظر نشر أو توزيع محتوى هذه الوثيقة بصورة كلية أو جزئية في أي دولة محظورة.

لا تتخذ شركة دار التكافل أية إجراءات تسمح بطرح الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل في أي دولة محظورة.

٤. إشعار إلى مساهمي شركة وطنية في الدول غير دولة الامارات العربية المتحدة.

يتعلق اندماج شركتي دار التكافل ووطنية بأسهم شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن المقترح أن يتم ذلك عن طريق الضم وفقًا لأحكام المادة ٢٨٥(١) من قانون الشركات واتفاقية الاندماج. وبناءً عليه، يخضع الاندماج لمتطلبات وممارسات الإفصاح المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن عمليات الاندماج القانونية، والتي تختلف عن متطلبات الإفصاح في الدول الأخرى.

تم إعداد المعلومات المالية الواردة في هذه الوثيقة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وغيرها من متطلبات اعداد التقارير الإلزامية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي قد لا تكون قابلة للمقارنة مع المعلومات المالية لشركات في دول أخرى أو الشركات التي تم إعداد قوائمها المالية وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في دول غير دولة الإمارات العربية المتحدة.

قد يكون من الصعب على المستثمرين إنفاذ حقوقهم وأي مطالبات قد تنشأ عن قوانين أخرى بشأن الأوراق المالية، حيث إن شركة دار التكافل شركة إماراتية ويقيم بعض أو جميع موظفيها وأعضاء مجلس إدارتها أو جميعهم في دولة الامارات العربية المتحدة. وقد لا تتوفر للمستثمرين القدرة على رفع دعاوى قضائية ضد شركة إماراتية أو موظفيها أو أعضاء مجلس إدارتها في محاكم دولة الامارات العربية المتحدة في حالة انتهاكهم لقوانين الأوراق المالية في دول أخرى. وقد يكون من الصعب إلزام شركة غير أمريكية وشركاتها التابعة على الخضوع لحكم محكمة في الولايات المتحدة.

قد يخضع استلام مساهمي شركة وطنية في الولايات المتحدة للأسهم الجديدة لشركة دار التكافل، بموجب الاندماج، للضريبة لأغراض ضريبة الدخل الفيدرالية بالولايات المتحدة بموجب قوانين الولايات الأمريكية والقوانين المحلية بالإضافة إلى قوانين الضرائب الأجنبية وغيرها من القوانين المعمول بها في هذا الصدد. ومن ثم ينبغي على كل مساهم من مساهمي شركة وطنية بالتشاور مع استشاري ضريبة مستقل على الفور بخصوص التبعات الضريبية المترتبة على الاندماج.

٥. عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

يُمكِن الاطّلاع على القوائم الماليّة لشركة دار التكافل للسنوات المالية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة غير المدققة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على الموقع الإلكتروني لشركة دار التكافل على https://dat.ae/، وهي مدرجة في هذه الوثيقة بطريق الإحالة. كما يُمكِن الاطّلاع على القوائم الماليّة لشركة وطنية للسنوات المالية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة غير المدققة للفترة المنتهية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على الموقع الإلكتروني لشركة وطنية على https://www.watania.ae/، وهي مدرجة في هذه الوثيقة بطريق الإحالة.

تم إعداد القوائم الماليّة المدققة لشركتي دار التكافل ووطنية للسنوات المالية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة المراجعة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وفقًا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات المالية الواردة في هذه الوثيقة، بخلاف الفقرة الثانية عشر، تستند إلى تقديرات الإدارة فقط، باستثناء ما نُصَّ عليه صراحة خلاف ذلك، كما أن جميع المعلومات واردة بالدرهم الإماراتي، باستثناء ما أفصح عنه خلاف ذلك.

أُعدت هذه الوثيقة بغرض الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يلزم أن تتطابق المعلومات المُفصح عنها مع ما كان يلزم الإفصاح عنه حال إعداد الوثيقة الماثلة بما يتوافق مع القوانين و/أو اللوائح الخاصة بدول أخرى غير دولة الإمارات العربية المتحدة. تشكل الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل أوراقًا مالية وسندات خاصة بشركة كائنة في دولة الإمارات العربية المتحدة ونحيطكم علمًا بأنه تم أو سيتم إعداد هذه الوثيقة أو أي وثائق أو مستندات أخرى متعلقة بعملية الاندماج والأسهم الجديدة لشركة دار التكافل وفقًا لمتطلبات الإفصاح وصيغته وأسلوبه المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي قد تختلف عن تلك المعمول بها في الدول الأخرى.

٦. الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية

إن التواريخ التالي ذكرها هي للاسترشاد فقط وتستند إلى أمور من بينها استيفاء (وتواريخ استيفاء) شروط الاندماج (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على جميع الموافقات التنظيمية وموافقة مساهمي شركة دار التكافل ومساهمي شركة وطنية على الاندماج كما في تاريخ التسجيل في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل واجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية، على التوالي). كما ترد شروط الاندماج كافة في الفقرة الخامسة عشر من هذه الوثيقة.

الحدَث	الوقت و/أو التّاريخ
تاريخ التسجيل لاجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل	٢٢ ابريل ٢٠٢٢
تاريخ التسجيل لاجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية	٢٢ ابريل ٢٠٢٢
اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل[١]	٢٥ ابريل ٢٠٢٢
اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية[٢]	٢٥ ابريل ٢٠٢٢
إيداع القرارات المتخذة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل لدى السجل التجاري	٢٦ ابريل ٢٠٢٢
إيداع القرارات المتخذة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية لدى السجل التجاري	٢٦ ابريل ٢٠٢٢
بدء فترة اعتراض الدائنين	٢٧ ابريل ٢٠٢٢
انتهاء فترة اعتراض الدائنين	٢٦ مايو ٢٠٢٢
تاريخ نفاذ الاندماج	١٤ يونيو ٢٠٢٢
إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل إلى مساهمي شركة وطنية اعتبارًا من تاريخ نفاذ الاندماج أو يوم العمل التالي وانقضاء شركة وطنية وشطب أسهمها	

ملاحظات

(١) يكتمل النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل بحضور مساهمين يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من رأس مال شركة دار التكافل. وفي حالة عدم تحقق هذا النصاب القانوني، سيتم الدعوة لانعقاد اجتماع ثان للجمعية العمومية لشركة دار التكافل بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢٢. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحًا أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه، وفي حالة الدعوة لاجتماع ثان للجمعية العمومية لشركة دار التكافل، سيتم تمديد التواريخ الأخرى في هذا الجدول الزمني المتوقع وفقًا لذلك.

(٢) يكتمل النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية بحضور مساهمين يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من رأس مال شركة وطنية. وفي حالة عدم تحقق هذا النصاب القانوني، سيتم الدعوة لانعقاد اجتماع ثان للجمعية العمومية لشركة وطنية بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢٢. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحًا أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه، وفي حالة الدعوة لاجتماع ثان للجمعية العمومية لشركة وطنية، سيتم تمديد التواريخ

الأخرى في هذا الجدول الزمني المتوقع وفقًا لذلك.

(٣) مع مراعاة استيفاء شروط الاندماج، من المتوقع أن يتم شطب إدراج الأسهم في تاريخ نفاذ الاندماج أو في يوم العمل الذي يليه مباشرةً.

(٤) سيتم إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل لمساهمي شركة وطنية.

٧. الخطاب المشترك من رئيس مجلس إدارة كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية

٦ أبريل ٢٠٢٢

السادة مساهمي شركة دار التكافل وشركة وطنية،

الاندماج المُوصى به بين شركة دار التكافل وشركة وطنية

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢ أعلن مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية بأنهما قد اتفقا على أحكام الاندماج المزمع بين شركتي دار التكافل ووطنية (يُشار إليه فيما يلي بلفظ "**الاندماج**"). وسيتم تنفيذ الاندماج عن طريق الضم وفقًا لأحكام المواد 74، ٧٥، و٧٦ من قانون التأمين وأحكام المادة ٢٨٥(١) من قانون الشركات والفصل الثاني من قواعد الاستحواذ والاندماج واتفاقية الاندماج. مع مراعاة استيفاء شروط الاندماج المنصوص عليها في الفقرة ١٥ من هذه الوثيقة، وكما في تاريخ نفاذ الاندماج تحل شركة دار التكافل محل شركة وطنية في جميع أصول والتزامات شركة وطنية مقابل إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل إلى المساهمين الحاليين في شركة وطنية المذكورين في سجل الأسهم لدى شركة وطنية مباشرة بعد انتهاء فترة التداول في يوم التداول السابق لتاريخ نفاذ الاندماج. في تاريخ النفاذ سيتم شطب إدراج أسهم شركة وطنية من سوق أبوظبي للأوراق المالية، سيتم انقضاء وحل شركة وطنية وفقًا لأحكام المادة ٢٩٣ من قانون الشركات .

يعتقد مجلس إدارة كل من شركتي دار التكافل ووطنية أن عملية الاندماج ستعود على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة بالفائدة من الناحية الاستراتيجية من خلال تعزيز وضعيتهما في السوق وذلك لزيادة إمكانيتهما للنمو والربحية، إضافة إلى احداث أوجه التآزر لتقليل التكلفة وتنويع مجالات الأعمال، مما يضمن تبوء كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية مكانة استراتيجية للاستحواذ على الفرص في السوق وزيادة القيمة للمساهمين ومجموعة مشتركة أكثر تكاملاً وتنوعًا تتمتع بمرونة مالية وتشغيلية أكثر وأفضل في وضع يمكنها من اقتناص فرص النمو. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي الاندماج إلى تعزيز التوافق الاستراتيجي عبر مجموعة دار التكافل وخلق الكفاءات التي ستتدفق عبر المساهمين والدائنين، والعملاء، وشركاء الأعمال والموظفين.

لأغراض الكفاءة التشغيلية والامتثال للمتطلبات القانونية للمصرف المركزي، تعتزم شركة دار التكافل تحويل محافظ التأمين المختلفة (بما في ذلك حقوق والتزامات الوثائق الواردة فيها) إلى نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي (حسب الاقتضاء) والاستمرار في إعادة الهيكلة المزمعة لشركة دار التكافل لتصبح شركة قابضة للشركتين التابعتين المنفصلتين والمملوكتين بالكامل لها، وهما نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي. وبناءً على ذلك، عقب إتمام عملية الاندماج سيتم

الاحتفاظ بأعمال وأصول شركة وطنية وتشغيلها من قبل نور للتكافل العام إذا كانت تندرج ضمن فئة التأمين "عمليات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات" (بما في ذلك التأمين على السيارات) أو نور للتكافل العائلي إذا كانت تندرج ضمن فئة التأمين "عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال" (بما في ذلك التأمين الطبي).

هذا وتحظى عملية الاندماج بالدعم الكامل والتوصية بالإجماع من قبل كل من مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية. وعليه فإننا نحثكم على حضور اجتماع الجمعية العمومية لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية (حسب الاقتضاء) (على النحو الموضح في الفقرة ٨-٧ من هذه الوثيقة)، ونوصي بالتصويت بالموافقة على القرارات المقترحة في اجتماعات الجمعية العمومية لكلتا الشركتين.

السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري	**سعادة الدكتور/ علي سعيد بن حرمل الظاهري**
رئيس مجلس إدارة شركة دار التكافل	**رئيس مجلس إدارة شركة وطنية**

٨. معلومات عامة

٨-١ مقدمة

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢، أعلنت شركة دار التكافل أن مجلس إدارة شركة دار التكافل قد وافق بالإجماع على التوصية لمساهميها بالموفقة على عملية الاندماج وكذلك أعلنت شركة وطنية أن مجلس إدارة شركة وطنية وافق بالإجماع على رفع توصية لمساهميها بالموافقة على عملية الاندماج.

٨-٢ شروط الاندماج

ومن المقرر تنفيذ الاندماج من خلال اندماج الشركتين عن طريق الضم وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قواعد الاستحواذ والاندماج وبموجب أحكام المواد ٧٤، ٧٥، و٧٦ من قانون التأمين وبموجب أحكام المادة ٢٨٥(١) من قانون الشركات والفصل الثاني من قواعد الاستحواذ والاندماج واتفاقية الاندماج. وفي تاريخ نفاذ الاندماج، سوف تحل شركة دار التكافل محل شركة وطنية في الأصول والالتزامات مقابل إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل إلى مساهمي شركة وطنية المقيدة أسماؤهم في سجل أسهم شركة وطنية فوراً بعد تاريخ إغلاق التداول في تاريخ التداول قبل تاريخ النفاذ، وذلك رهنًا باستيفاء شروط الاندماج الواردة في الفقرة ١٥ من هذه الوثيقة. وفي تاريخ النفاذ، سيتم حل شركة وطنية وفقًا لأحكام المادة ٢٩٣ من قانون الشركات.

وفي حالة تنفيذ الاندماج، سيتم إصدار الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل (والتي سيكون لها نفس الحقوق والالتزامات مثل أسهم شركة دار التكافل الحالية وسيتم إدراجها في سوق دبي المالي) إلى مساهمي شركة وطنية وفقًا للقوانين والأسس التالية:

عن كل سهم واحد من أسهم شركة وطنية

سيتم إصدار 0.734375 سهم من الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل

مما يعني إصدار 110,156,250 سهم من الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل إلى مساهمي شركة وطنية.

إذا نتج عن حساب معدل التبادل الوارد في هذا البند ٨-٢ كسر سهم، فإن الرقم الناتج سيتم تقريبه إلى أقرب عدد صحيح.

وقد تمت الموافقة بالإجماع على شروط وأحكام الاندماج بما في ذلك معدل التبادل وذلك من قبل كل من مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية في اجتماعيهما اللذين تم انعقادهما في تاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢١ وبتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٢١ على التوالي وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قو اعد الاستحواذ والاندماج.قام مجلس إدارة شركة دار التكافل وكذلك مجلس إدارة شركة وطنية (بدراسة تفصيلية لما يلي في إطار الموافقة على شروط وأحكام الاندماج: (١) تقرير التقييم المستقل بشأن شركة دار التكافل وشركة وطنية المعد من جانب كي بي إم جي، ويرد ملخص لهذا التقرير في الملحق رقم ٤ (٢) حق أي مساهم من مساهمي شركة وطنية أو شركة دار التكافل يمتلك نسبة ٢٠٪ أو أكثر من أسهم شركة وطنية أو شركة دار التكافل على التوالي، في الطعن على الاندماج في غضون ٣٠ يوم من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل أو اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية وفقًا للمادة ٢٨٧(٢) من قانون

الشـركات. بالإضـافة إلى ذلك، قام مجلس إدارة شـركة دار التكافل، بدراسـة تفصـيلية لعدة أمور من بينها ما يلي: (١) التقرير المالي وتكنولوجيا المعلومات والاكتوارية النافي للجهالة بشـأن شـركة وطنية مُعد لمجلس إدارة شـركة دار التكافل، (٢) وتقرير قانوني نافي للجهالة بشـأن شـركة وطنية مُعد لمجلس إدارة شـركة دار التكافل، (٣) والرأي المسـتقل المتعلق بالقيمة العادلة للأسـهم والمقدم من كي بي إم جي وذلك فيما يتعلق بالقيمة العادلة للأسـهم، من الناحية المالية، لمعدل التبادل إلى مساهمي شركة دار التكافل. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس إدارة شركة وطنية (الذي يعمل من خلال أعضاء مجلس الإدارة المسـتقلين لديه) بدراسـة تفصـيلية لعدة أمور من بينها ما يلي: (١) التقرير المالي وتكنولوجيا والاكتوارية النافي للجهالة بشـأن شـركة دار التكافل المُعدة لمجلس إدارة شـركة وطنية، (٢) وتقرير قانوني نافي للجهالة بشـأن شـركة دار التكافل المُعدة لمجلس إدارة شـركة وطنية، (٣) والرأي المسـتقل المتعلق بالقيمة العادلة للأسـهم والمقدم من كي بي إم جي وذلك فيما يتعلق بالقيمة العادلة للأسـهم، من الناحية المالية، لمعدل التبادل إلى مسـاهمي شـركة وطنية والوارد في الملحق رقم ٤ من هذه الوثيقة وفي الختام قام مجلس إدارة كلاً من شـركة دار التكافل وشـركة وطنية بعناية بالاخذ بعين الاعتبار مصلحة مساهمي كلاً من شركة دار التكافل وشركة وطنية، تجدون أدناه ملخص لها في الفقرة ٨-٥-٣.

وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قواعد الاستحواذ والاندماج قام كلاً من شركة دار التكافل وشركة وطنية بتقديم طلب للموافقة على الاندماج مع كافة الوثائق المطلوبة إلى الهيئة والمصـرف المركزي وتم الحصـول على الموافقة اللازمة من المصـرف المركزي وكذلك الموافقة المبدئية من الهيئة.

سـيكون الاندماج مشـروطاً، من بين أمور أخرى كما هو موضـح في الفقرة رقم ١٥ من هذه الوثيقة بموافقات منفصـلة صـادرة في اجتماعات الجمعية العمومية من مسـاهمي شـركة دار التكافل ومسـاهمي شـركة وطنية، وتم توضـيح آلية الموافقات في اجتماعات الجمعية العمومية بالفقرة رقم ٨-٧ الموضحة آدناه.

كما سيكون الاندماج أيضـاً مشـروطاً بإتمام نفاذ اتفاقية الاندماج حيث أنه بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢ قامت كلاً من شـركة دار التكافل وشـركة وطنية بابرام اتفاقية الاندماج التي توضح الشـروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج والتي تتضـمن على سـبيل المثال لا الحصـر الشـروط والأحكام الواردة في الفقرة رقم ١٥ من هذه الوثيقة، مع التزام كلاً من شـركة دار التكافل وشركة وطنية بالالتزامات المتعلقة بتنفيذ عملية الاندماج.

٨-٣ الآثار المترتبة على الاندماج

بمجرد إتمام عملية الاندماج، يحصل مساهمي شركة وطنية المقيدة أسماؤهم في سجل أسهم شركة وطنية على الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل بناءً على معدل التبادل المحدد وذلك في تاريخ إغلاق التداول مباشرة في يوم التداول السابق لتاريخ نفاذ الاندماج أو يوم العمل الذي يليه مباشرة (دون أن يكون مساهمي شركة وطنية مطالبين باتخاذ أي إجراءات). وفي حال قام أحد مسـاهمي شـركة وطنية برهن كل أسـهمه، أو جزء منها، في شـركة وطنية، فإن ذلك الرهن سـوف ينتقل تلقائيًا إلى الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل التي يتلقاها ذلك المساهم بموجب الاندماج، دون أن يقوم مساهم شركة وطنية باتخاذ أي إجراء آخر. إلا انه يفضل قيام مساهمي شركة وطنية الذين رهنوا كل أسهمهم في شركة وطنية أو جزءًا منها أن يتخذوا أي إجراءات قد تكون مطلوبة بموجب أحكام الاتفاقية التي تحكم ذلك الرهن.

وبمجرد سـريان الاندماج، سـوف تحل شـركة دار التكافل محل شـركة وطنية في كافة الأصـول والالتزامات في تاريخ النفاذ مقابل إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل إلى مساهمي شركة وطنية. بعد الاندماج، سيتم انقضاء وحل شركة

وطنية بموجب أحكام المادة ٢٩٣ من قانون الشركات.

لأغراض الكفاءة التشغيلية والامتثال للمتطلبات القانونية للمصرف المركزي، تعتزم شركة دار التكافل تحويل محافظ التأمين المختلفة إلى نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي (حسب الاقتضاء) والاستمرار في إعادة الهيكلة المزمعة لشركة دار التكافل لتصبح شركة قابضة للشركتين التابعتين المنفصلتين والمملوكتين بالكامل لها، وهما نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي. وبناءً على ذلك، عقب إتمام الاندماج سيتم الاحتفاظ بأعمال وأصول شركة وطنية وتشغيلها من قبل نور للتكافل العام إذا كانت تندرج ضمن فئة التأمين "عمليات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات" (بما في ذلك التأمين على السيارات) أو نور للتكافل العائلي إذا كانت تندرج ضمن فئة التأمين "عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال" (بما في ذلك التأمين الطبي).

٨- ٤ الأساس المنطقي لتحديد معدل التبادل بموجب عملية الاندماج

تم الاتفاق على معدل التبادل بين شركة دار التكافل وشركة وطنية بعد إجراء مفاوضات تجارية مفصلة الشركتين وفقاً لتقرير المقيم المستقل والذي تم إرفاق ملخصه المبين في الملحق ٤. استعانت كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية خلال التفاوض على معدل التبادل بالمشورة والمساعدة المقدمة من جانب مستشاريهم ومراجعة بيانات العناية الواجبة النافية للجهالة الخاصة بأعمال كل منهما.

وبهدف التوصل إلى اتفاق بشأن معدل التبادل، قامت شركة دار التكافل وشركة وطنية بالأخذ بعين الاعتبار عدّة منهجيّات تقييم وأمور أخرى تشمل ما يلي: (أ) عدة منهجيات تقييم أساسية وقائمة على أبحاث السّوق، بما في ذلك تقارير تقييم الأصول المعدة من قبل جهات تقييم عقارات مستقلة؛ و(ب) النتائج التي تسفر عنها التقارير المالية والاكتوارية والضريبية للقيمة المضافة وتكنولوجيا المعلومات والقانونية النافية للجهالة للشركتين.

اطلع مجلس إدارة كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية على تقرير التقييم الصادر عن كي بي ام جي (المقيم المستقل المعين بخصوص صفقة الاندماج) وعلى نطاق معدل تبادل الأسهم المقترح من كي بي ام جي. وقد تفاوض مجلسيً إدارة الشركتين لتحديد معدل تبادل الأسهم العادل ضمن النطاق المقترح من كي بي ام جي. وبناء عليه، يؤكد مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية أن معدل تبادل الأسهم الوارد في هذه النشرة هو نتيجة التفاوض بين مجلس إدارة الشركتين وهو معدل تبادل عادل للمساهمين في كل من الشركتين بناءً على التقييم المستقل الذي قامت به كي بي ام جي.

٨- ٥ فوائد الاندماج

٨ -٥-١ بيان تحذيري

يتضمن هذا البند ٨- ٥ آراء مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية بشأن الفوائد المترتبة على نفاذ الاندماج وفق توقعاتهم الحالية، بما في ذلك المعلومات والتقديرات المُعدَّة من جانب مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية.

وينبغي لك ملاحظة أن هذا البند ٨- ٥ على وجه الخصوص يتضمن تطلعات وبيانات مستقبلية وهي عرضة للمخاطر

والشكوك، وينبغي عدم الاعتماد على هذه البيانات بشكل أساسي.

لا يقصد من أي عبارات متضمنة في هذا البند ٨- ٥ أن تُحمل على أنها توقعًا أو تصورًا أو تقديرًا لاحتمالات الأداء المالي الحالي أو المستقبلي لشركة دار التكافل أو شركة وطنية ولا ينبغي تناولها من هذا المنطلق، علاوة على أنه لا يجب تفسير أي بيانات واردة في هذه الوثيقة لتعني أن أرباح السهم الواحد عن الفترات المالية الحالية أو المستقبلية لشركة دار التكافل أو شركة وطنية ستماثل أو تتجاوز بالضرورة الأرباح السابقة المعروفة للسهم الواحد.

٨-٥-٢ نظرة عامة

يعتقد كل من مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية أن المجموعة الموحدة سوف تتبوأ مكانة تسمح لها بدعم الرؤية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والاضطلاع بدور رئيسي في نمو الدولة وتطوير والتنوع في سوق التكافل المحلي.

ومن المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى تعزيز المرونة المالية والتشغيلية للمجموعة الموحدة والتي من المتوقع أن تستفيد من زيادة نطاق الأعمال، وتحسين تنويع المحفظة، وقوة الميزانية العمومية، وتعزيز وضع المجموعة الموحدة في أسواق رأس المال الإقليمية.

٨-٥-٣ الفوائد العائدة على المساهمين

من المتوقع أن يحقق الاندماج المتوقع فوائد استراتيجية لكل من مساهمي شركة دار التكافل وشركة وطنية:

- تعزيز الحصة السوقية وبناء نطاق أعمال للمجموعة الموحدة.
- التوسع الجغرافي وتنويع منتجات الأعمال القائمة.
- تحقيق إيرادات مجدية والتوفير في التكاليف التشغيلية من خلال قياس اقتصادي والقضاء على الازدواجية والوظائف المتداخلة لتعزيز معدلات الربح.

من شأن زيادة نطاق الأعمال والتنوع وأوجه التآزر الهادفة المضمّنة في عملية الاندماج أن تقلل من حجم مخاطر المجموعة الموحدة ومن المحتمل أن تفيد المساهمين على المدى الطويل.

٨-٥-٤ البيانات المالية المختارة

سيكون لعملية الاندماج تأثير على عرض القوائم المالية لشركة دار التكافل ومن المتوقع أن يتغير إجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية وصافي الدخل لمساهمي شركة دار التكافل نتيجة عملية الاندماج وسوف يصبح مساهمي شركة وطنية جزءًا من مجموعة موحدة أكبر وسيؤدي الاندماج إلى تحسين أرباح مساهمي شركة وطنية محتمل بفضل الارتفاع الكبير في نسبة ربحية السهم الواحد بسبب المزايا الموضحة في ٨-٣-٥ فيما يلي المقاييس المالية الرئيسية فيما يتعلق بالاندماج استنادًا إلى القوائم المالية الموحدة لشركتي دار التكافل ووطنية وذلك:

(أ) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	شركة دار التكافل	شركة وطنية
إجمالي الأقساط المكتتبة (ألف درهم إماراتي)	433,047	321,505
صافي ربح التكافل (ألف درهم إماراتي)	١١٦,٨٨٣	91,146
صافي الربح (ألف درهم إماراتي)	22,644	18,429
ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة (درهم إماراتي)	0.15	0.12
إجمالي الأصول (ألف درهم إماراتي)	1,662,528	516,293
إجمالي الالتزامات (ألف درهم إماراتي)	1,517,092	412,192
إجمالي حقوق الملكية (ألف درهم إماراتي)	145,435	104,101
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين (ألف درهم إماراتي)	145,435	104,101

(ب) للفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١:

	شركة دار التكافل	شركة وطنية
إجمالي الأقساط المكتتبة (ألف درهم إماراتي)	٥٨١,٥٠٢	٢٥٠,٧٥٩
صافي ربح التكافل (ألف درهم إماراتي)	١١٧,٩٧٥	٥٠,٦٧٣
صافي الربح (ألف درهم إماراتي)	١٥,٥٢٢	٦٥٧
ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة (درهم إماراتي)	٠,١٠٣	٠,٠٥
إجمالي الأصول (ألف درهم إماراتي)	١,٦٦٧,٨٩١	٥٠٣,٤٠٩
إجمالي الالتزامات (ألف درهم إماراتي)	١,٥٢١,٧١٣	٣٩٧,٣٠٥
إجمالي حقوق الملكية (ألف درهم إماراتي)	١٤٦,١٧٨	١٠٦,١٠٤
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين (ألف درهم إماراتي)	١٤٦,١٧٨	١٠٦,١٠٤

٨-٦ إدراج الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل وشطب إدراج أسهم شركة وطنية

سوف يتم التقدم بطلبات إلى كل من الهيئة وسوق دبي المالي لقبول إدراج الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل وتداولها في سوق دبي المالي في حينه.

مع مراعاة استيفاء شروط الاندماج، من المتوقع أن يتم إدراج الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل فيما يتعلق بعملية الاندماج في تاريخ النفاذ أو في يوم العمل الذي يلي تاريخ النفاذ مباشرة. وسيتم حل وانقضاء شركة وطنية كما سيتم شطب وإلغاء إدراج أسهم شركة وطنية من قبل سوق أبوظبي للأوراق المالية في تاريخ النفاذ.

٨-٧ اجتماعات الجمعية العمومية

يتوقف إتمام عملية الاندماج على الشروط المنصوص عليها في الفقرة الخامسة عشر من هذه الوثيقة، ومن بين تلك الشروط الحصول على موافقات منفصلة في اجتماعات الجمعية العمومية لكل من مساهمي شركة دار التكافل ومساهمي شركة وطنية وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قواعد الاستحواذ والاندماج على النحو التالي:

(أ) الموافقة على كل قرار من القرارات المقترحة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل وذلك من قبل الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة دار التكافل الممثلين في الاجتماع؛ و

(ب) الموافقة على كل قرار من القرارات المقترحة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية وذلك من قبل الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة وطنية الممثلين في الاجتماع.

يرد في الملحقين ٢ و٣ من هذه الوثيقة إعلانات الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية المعنية لشركتي دار التكافل ووطنية، على التوالي.

٨-٧-١ اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل

ينعقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل عن بعد/إلكترونياً في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الاثنين الموافق ٢٥ أبريل ٢٠٢٢ للنظر في القرارات التالية والموافقة عليها في حال كانت مناسبة:

١- اتفاقية الاندماج المبرمة بين شركة دار التكافل وشركة وطنية وفقًا للمادة ٢٨٥(١) من قانون الشّركات والجدول الزمني الاسترشادي للاندماج.

٢- الاندماج من خلال إصدار عدد 0.734375 سهم من الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل لكل 1 سهم في شركة وطنية وعملية تحويل الوثائق، وفقًا لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج.

٣- تقرير التقييم الصادر عن شركة كي بي ام جي، وهي جهة التقييم المستقلة المعينة، بشأن التقييم المستقل لأصول شركة وطنية وشركة دار التكافل.

٤- القرارات التالية والتعديلات التي تمت بناء عليها على النظام الأساسي لشركة دار التكافل (مرفق المسودة

بالملحق رقم ٥) فور نفاذ الاندماج:

(أ) زيادة رأس مال شـــركة دار التكافل من 150,000,000درهم إماراتي إلى 260,156,250 درهم إماراتي، وفقًا للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج اعتبارًا من تاريخ نفاذ الاندماج؛

(ب) تعديل المادة ٧ من النظام الاساسي لشركة دار التكافل لتوضيح وإثبات الزيادة التي طرأت على رأس مال الشركة المنصوص عليه في الفقرة (أ) أعلاه؛ و

(ج) رهناً بموافقة الجهات المعنية، الموافقة على النظام الأساسي المعدل لشركة دار التكافل كما تم نشره على الموقع الإلكتروني لشركة دار التكافل وكما تم تحميله على البوابة الإلكترونية لسوق دبي المالي.

٥- انتخاب سبعة أعضاء في مجلس إدارة شركة دار التكافل، لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من بدء نفاذ الاندماج، وهم كالتالي:

- الدكتور/ علي سعيد بن حرمل الظاهري
- الدكتور/ محمد بن علي البرواني
- المهندس/ أسامة محمد البرواني
- السيد/ شهاب أحمد لطفي هرموزي
- السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري
- السيد/ محمد نائل الشامسي
- السيد/ عبدالله مالك عسيران

٦- تفويض مجلس إدارة شركة دار التكافل - أو أي شخص يفوضه مجلس الادارة بذلك - لاتخاذ أي قرار أو القيام بأي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات سالفة الذكر، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) التقدم بطلب لاستصدار شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع لإعلان الاندماج والموافقة على زيادة رأس المال والتعديلات التي تطرأ على النظام الأساسي لشركة دار التكافل، و(ب) التقدم بطلب إلى المصرف المركزي لنشر قرار الموافقة على الاندماج، و (ج) التقدم بطلب لإدراج الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل في سوق دبي المالي، و(د) التواصل والتفاوض مع أي شخص أو كيان (سواء كان جهة رسمية أم غير رسمية) داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، واتخاذ ما يلزم من القرارات والاجراءات للحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ عملية الاندماج وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قواعد الاستحواذ والاندماج.

٨-٧-٢ اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية

ينعقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية عن بعد/إلكترونياً في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الاثنين الموافق ٢٥ أبريل ٢٠٢٢ للنظر في القرارات التالية والموافقة عليها في حال كانت مناسبة:

١- اتفاقية الاندماج المبرمة بين شـركة دار التكافل وشـركة وطنية وفقًا للمادة ٢٨٥(١) من قانون الشّـركات والجدول الزمني الاسترشادي للاندماج.

٢- الاندماج من خلال إصدار عدد 0.734375 سهم من الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل مقابل كل 1 سهم من أسهم شركة وطنية، وعملية تحويل وثائق التأمين التكافلي وفقًا لشروط وأحكام الاندماج.

٣- تقرير التقييم الصادر عن شركة كي بي ام جي، وهي جهة التقييم المستقلة المعينة، بشأن التقييم المستقل لأصول شركة وطنية وشركة دار التكافل.

٤- تحويل الأسهم المملوكة من مساهمي شركة وطنية إلى شركة دار التكافل مقابل إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل لكل مساهم في شركة وطنية وفقًا لمعدل التبادل.

٥- حل شركة وطنية وشطبها من السجل التجاري، وفقًا لشروط الاندماج وأحكامه، اعتبارًا من تاريخ سريان الاندماج، وإنهاء الشخصية الاعتبارية لشركة وطنية، وأن تصبح شركة دار التكافل الخلف القانوني لشركة وطنية في جميع حقوقها والتزاماتها.

٦- تفويض مجلس إدارة شركة وطنية - أو أي شخص يفوضه مجلس الادارة بذلك - لاتخاذ أي قرار أو القيام بأي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات سالفة الذكر، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر التقدم بطلب لاستصدار شهادة من الهيئة لإعلان الاندماج، وانقضاء وحل شركة وطنية. كما يُفوض مجلس إدارة شركة وطنية بالتواصل مع المصرف المركزي والهيئة ووزير الاقتصاد والسلطات المختصة لشطب وإلغاء تسجيل شركة وطنية، بالإضافة إلى تفويضه باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعديل السجلات وتسجيل الاندماج لدى جميع الأشخاص والكيانات، سواءً كانت رسمية أم غير رسمية، بما في ذلك تسجيل أن شركة دار التكافل لتصبح الخلف القانوني في جميع حقوق والتزامات شركة وطنية.

٨-٨ أدوار المستشارين

٨-٨-١ المستشارين القانونيين

تم تعيين إبراهيم ومشاركوه من قبل شركة دار التكافل للقيام بتنفيذ الفحص القانوني النافي للجهالة على مستوى عالٍ على شركة وطنية وتم تعيين هادف من قبل شركة وطنية للقيام بتنفيذ إجراءات الفحص القانوني النافي للجهالة على مستوى عالٍ على شركة دار التكافل. قام كلاً من إبراهيم ومشاركوه وهادف بإعداد استبيان الفحص القانوني النافي للجهالة لكل من شركة وطنية وشركة دار التكافل على التوالي ليتم استكماله وتمت مراجعة البيانات والإجابات والاطلاع على المستندات الداعمة المقدمة من قبل الشركة المعنية، وتزويد هذه الشركات بالاستشارات اللازمة فيما يتعلق بالمخاطر القانونية وتأثيرها على عملية الاندماج. تم تعيين كل من إبراهيم ومشاركوه وهادف للمساعدة في تنفيذ عملية الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين هادف للمساعدة في الجانب التنظيمي لتنفيذ عملية الاندماج.

سيتلقى إبراهيم ومشاركوه رسومًا من شركة دار التكافل مقابل خدماتهم فيما يتعلق بالاندماج وسيتلقى هادف رسومًا

من شركة وطنية مقابل خدماتهم فيما يتعلق بالاندماج.

مرفق نموذج خطاب التعهد الذي وقعه كلاً من إبراهيم ومشاركوه وهادف بالملحق رقم ٦.

٨-٨-٢ المستشارين الماليين

تم تعيين الإمارات دبي الوطني كابيتال من قبل كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية بصفتها المستشار المالي فيما يتعلق بالاندماج.

ستتلقى الإمارات دبي الوطني كابيتال رسومًا من شركة دار التكافل وشركة وطنية مقابل خدماتها فيما يتعلق بالاندماج.

مرفق نموذج خطاب التعهد الذي وقعه الإمارات دبي الوطني كابيتال بالملحق رقم ٦.

٨-٨-٣ المقيم المستقل

وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قواعد الاستحواذ والاندماج عينت كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية شركة كي بي ام جي بصفتها جهة تقييم مستقلة لإجراء تقييم مستقل لأسهم رأس مال كل من شركة دار التكافل ووطنية بناءً على المعلومات التاريخية والتوقعات المقدمة من جانب شركة دار التكافل وشركة وطنية وذلك بهدف التوصل إلى مقابل تبادل عادل وفقًا لأحكام المادتين ١١٨ و١١٩ من قانون الشركات. مرفق ملخص تقرير التقييم المستقل بالملحق رقم ٤ كما تم تعيين شركة كي بي ام جي لإجراء مراجعة العناية الواجبة النافية للجهالة المالية والخاصة بضريبة القيمة المضافة وتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ خطة عمل مبدئية مع مقاييس الملاءة للمجموعة الموحدة للمصرف المركزي.

ستتلقى كي بي ام جي رسومًا من شركة دار التكافل وشركة وطنية لقاء الخدمات التي تقدمها فيما يتعلق بعملية الاندماج.

مرفق نموذج خطاب التعهد الذي وقعته كي بي ام جي بالملحق رقم ٦.

٨-٨-٤ مستشار الاجتهاد الاكتواري

عينت كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية شركة ميليمان بصفتها مستشار الاجتهاد الاكتواري، لتنفيذ خطة عمل مبدئية مع مقاييس الملاءة للمجموعة الموحدة للمصرف المركزي.

ستحصل شركة ميليمان على رسوم من شركة دار التكافل وشركة وطنية مقابل خدماتها فيما يتعلق بالاندماج.

مرفق نموذج خطاب التعهد الذي وقعته ميليمان بالملحق رقم ٦.

٩. معلومات عن المجموعة الموحدة

٩-١ أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة شركة دار التكافل المقترحين عند نفاذ الاندماج (حسب الترشيحات من دار التكافل ووطنية) هم كما يلي. سيكون رئيس مجلس إدارة شركة دار التكافل الدكتور/ علي سعيد بن حرمل الظاهري وسيكون نائب الرئيس السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري.

الاسم	المنصب
الدكتور/ علي سعيد بن حرمل الظاهري	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري	نائب الرئيس
المهندس/ أسامة محمد البرواني	عضو مجلس إدارة
السيد/ شهاب أحمد لطفي هرموزي	عضو مجلس إدارة
الدكتور/ محمد بن علي البرواني	عضو مجلس إدارة
السيد/ محمد نائل الشامسي	عضو مجلس إدارة
السيد/ عبدالله مالك عسيران	عضو مجلس إدارة

موضح أدناه ملخص للسير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة شركة دار التكافل المقترحين عقب تنفيذ الاندماج.

الدكتورعلي بن حرمل الظاهري:

حصل الدكتور الظاهري على درجة الدكتوراه من جامعة دورهام في المملكة المتحدة، وعلى درجة ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في واشنطن، ويتولى منصب عضو في مجلس إدارة عدد من الشركات المحلية بما في ذلك جامعة أبوظبي، وشركة ماغنا للاستثمار، ومستشفى الإمارات الدولي إلى جانب عدد من المناصب الأخرى، وشغل سابقًا منصب عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب في مركز أكسل لندن التابع لأدنيك.

السيد/ مطر حمدان العامري

حصل السيد/ العامري على درجة البكالوريوس في المحاسبة وأنظمة المعلومات من جامعة الإمارات العربية المتحدة، وشهادة محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية. وشغل مناصب تنفيذية عليا في مؤسسات عامة وخاصة ويتمتع بخبرة تزيد على ٣٠ عامًا في المناصب المالية والاستثمارية. وشغل سابقًا منصب مدير المالية والرقابة في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ويشغل حاليًا منصب مدير إدارة المالية والاستثمار في أدنوك، والتي تضم المقر الرئيسي لأدنوك والعديد من الشركات التابعة لمجموعة أدنوك.

السيد/ أسامة محمد البرواني:

حصل السيد/ البرواني على درجة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة تولسا في أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى درجة الماجستير في الطاقة والتجارة والتمويل من كلية كاس لإدارة الأعمال بجامعة سيتي في لندن. ويشغل منصب العضو المنتدب للشركة المتحدة للخدمات الهندسية، وعضو مجلس إدارة بنك آركابيتا في البحرين، وهو بنك تجاري إسلامي بحريني، وعضو في شركة أوشينو، وهي شركة رائدة في صناعة اليخوت الفاخرة على مستوى العالم. وتم تعيين السيد/ البرواني مؤخرًا قنصلاً فخريًا لجمهورية أوغندا في سلطنة عمان.

السيد/ شهاب أحمد لطفي:

حصل السيد/ لطفي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال بجامعة سيتي بالمملكة المتحدة. وأكمل دورات تعلم المهارات التنفيذي في هارفارد وستانفورد. وشغل مناصب في الإدارة العليا في قطاعي البنوك والعقارات، وإدارة المشاريع والمرافق لعدة سنوات، بالإضافة إلى تاريخ عائلته في مجال الأعمال، حيث فاز بجائزة "أفضل مبنى وتصميم لفندق جديد" من International Property Awards في ٢٠١٨-٢٠١٩. ويتولى السيد/ لطفي الإشراف على كل الاستثمارات بالإضافة إلى توسيع محفظة الاستثمار في شركة برايت ستار، لا سيما في قطاعات الضيافة الفاخرة والسكن الراقي والتجزئة.

الدكتور/ محمد علي البرواني:

حصل الدكتور/ البرواني على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى درجة الماجستير والدكتوراه الفخرية في هندسة البترول من جامعة هيريوت وات بالمملكة المتحدة. وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة محمد البرواني القابضة وشغل عدة مناصب في سلطنة عمان، كما شغل منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من شركات المساهمة العامة، مثل شركة الطيران العماني، وشركة المدينة للتأمين، والبنك الوطني العماني، وشركة شل العُمانية للتسويق وشركة تأجير في سلطنة عمان.

السيد/ محمد نائل الشامسي

حصل السيد/ الشامسي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات العربية المتحدة. ويشغل منصب المدير العام لشركة نائل وبن حرمل، وهي من أكبر الشركات في قطاع المقاولات. بالإضافة إلى ذلك، شغل منصب المدير العام لمجموعة متنوعة من الشركات في مجالات المقاولات والتعليم والضيافة وإدارة الممتلكات.

السيد/ عبدالله مالك عسيران

حصل السيد/ عسيران على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأمريكية، ودبلوم في الأعمال المصرفية من جامعة القديس يوسف. بدأ حياته المهنية في البنك العربي، وهو أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في العالم العربي، حيث أمضى فيه ١٦ عامًا تمكن خلالها من اكتساب أسس قوية في المجالين المالي والإداري. وقد شغل العديد من المناصب وتمكن من التفوق في العديد من التخصصات التي من بينها تمويل الشركات والخدمات المصرفية للشركات والأسهم الخاصة والتخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال. في أواخر عام ٢٠٠١، انتقل إلى الإمارات العربية المتحدة ليتولى منصب مستشار مالي لأحد أفراد الأسرة المالكة. وقد كرَّس أربع سنوات من مسيرته المهنية للإشراف على محفظة استثمارية كبيرة وتفاوض بنجاح على استثمارات استراتيجية في مختلف القطاعات مثل العقارات والدخل الثابت والأسهم الخاصة، فضلاً عن تقديم المشورة المالية الرشيدة وإقامة شراكات تجارية استراتيجية.

٩-٢ الرئيس التنفيذي

سوف يحدد مجلس إدارة شركة دار التكافل منصب الرئيس التنفيذي لشركة دار التكافل بعد تنفيذ الاندماج (اعتبارًا

من تاريخ نفاذ الاندماج).

٩-٣ الأولويات الاستراتيجية

يتمثل الهدف الأساسي من المجموعة الموحدة في تحقيق عوائد مستدامة وآمنة على المدى الطويل من تطوير وإدارة أنشطة التأمين التكافلي والاستثمار فيها ومواصلة خلق القيمة لمساهميها، فضلاً عن زيادة عوائد المساهمين لأقصى قدر ممكن، علمًا بأن الاستراتيجية التي تتبناها لتحقيق هذا الهدف تتضمن تعزيز مكانتها في الأسواق الأساسية التي تزاول فيها أنشطتها والتركيز على تنويع مصادر إيراداتها بهدف زيادة نسبة الإيرادات. وفيما يلي الأهداف التي تعمل شركة دار التكافل على تحقيقها على وجه الخصوص:

توحيد السوق: تسعى شركة دار التكافل وشركة وطنية إلى توحيد قطاع التكافل نظرًا لأنه قطاع مجزأ للغاية وتتواجد به العديد من الجهات الفاعلة التي تفتقر إلى تنويع المنتجات، مما أثر بشكل كبير على ربحيتها وملاءتها. ومن شأن توحيد السوق أن يدعم زيادة النمو العضوي ويوفر النطاق المطلوب للمجموعة الموحدة لتعزيز معدلات الربح وخدمة حاملي وثائقها بشكل أفضل وتحقيق أحد الأهداف الأساسية للتكافل وهو توسيع قاعدة حاملي وثائق التأمين وتحقيق الربحية.

أوجه التآزر المحتملة: توجد أوجه تآزر كبيرة في الإيرادات والتكاليف من شأنها أن تعزز الربحية التي يمكن تحقيقها نتيجة لعملية الاندماج، مثل (١) التخلص من تكاليف المكتب الرئيسي المتكررة والخدمات المشتركة (تكنولوجيا المعلومات، والتسويق، والموارد البشرية، والخزانة، والخدمات المؤسسية، وما إلى ذلك)، و(٢) تحسين قنوات توزيع المبيعات ومصاريف الإيجار، و(٣) دمج منصة تكنولوجيا المعلومات والانتقال إلى استخدام نظام واحد و(٤) زيادة الحجم والتي من شأنها أن تسمح بالتفاوض على شروط أفضل لإعادة التكافل والتي يمكن أن تفيد حاملي وثائق التأمين.

تنويع مزيج الأعمال واحتمالية تحسين المخاطر:

ستشتمل المحفظة الموحدة لشركة دار التكافل وشركة وطنية على مزيج من أعمال التكافل الطبي والتأمين التكافلي على السيارات والتكافل العائلي، ومزيج أعمال أكثر توازنًا بين إمارة دبي وإمارة أبوظبي. كما سيسمح اتساع نطاق أعمال المجموعة الموحدة بتقديم التكافل العائلي الفردي عبر قاعدة عملاء أوسع نطاقًا. وسيسمح زيادة حجم محفظة المجموعة الموحدة بتعزيز قدرتها على التحليل الفني وتوسيع محفظة المنتجات وتخفيف المخاطر المتعلقة بـ "الأحداث الفردية".

١٠. معلومات عن شركة دار التكافل

١٠-١ مقدمة

١٠-١-١ التأسيس

دار التكافل هي شركة مساهمة عامة تأسست في ٤ اغسطس ٢٠٠٨ وتحمل السجل التجاري رقم ١٠٣٢٤٣٧، ويقع المقر الرئيسي لشركة دار التكافل برج O-14، شارع الأبراج، الخليج التجاري، دبي، ورقم هاتف الاتصال بها هو ٤٣٠٤١٥٠٠ (٠) ٩٧١+.

١٠-١-٢ هيكل رأس المال

يبلغ رأس مال شركة دار التكافل المصدر والمدفوع بالكامل، كما في تاريخ هذه الوثيقة ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (مائة وخمسون مليون درهم) مقسمة إلى ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائة وخمسون مليون) سهم بقيمة قدرها ١.٠٠ درهم إماراتي (درهم واحد) للسهم الواحد. وتم قبول إدراج أسهم شركة دار التكافل وتداولها في سوق دبي المالي.

١٠-١-٣ كبار المساهمين

فيما يلي أسماء المساهمين في شركة دار التكافل المعروفين لديها ممن يمتلكون نسبة ٥% أو أكثر من أسهم رأس مال شركة دار التكافل كما في تاريخ ١١ مارس ٢٠٢٢ (باعتباره آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة).

المساهم	النسبة المئوية لإجمالي رأس مال شركة دار التكافل المُصدَّر
محمد سلطان محمد هاشل الخيلي	١٩,٨١١٤%
ماغنا للاستثمار - ذ م م	٩,٩٩٣٣%
محمد قصي محمد الغصين	٩,٩٣٣٨%

١٠-١-٤ نسبة مساهمة المواطنين الإماراتيين وغير الإماراتيين

كما في تاريخ ١١ مارس ٢٠٢٢، بلغ أسهم رأس مال شركة دار التكافل مقسماً بين المواطنين الإماراتيين وأصحاب الشركات الإماراتيين نسبة ٨٦,٧٠%ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٤,٨٢% وغير الإماراتيين وأصحاب الشركات غير الإماراتيين نسبة ٨,٤٨%

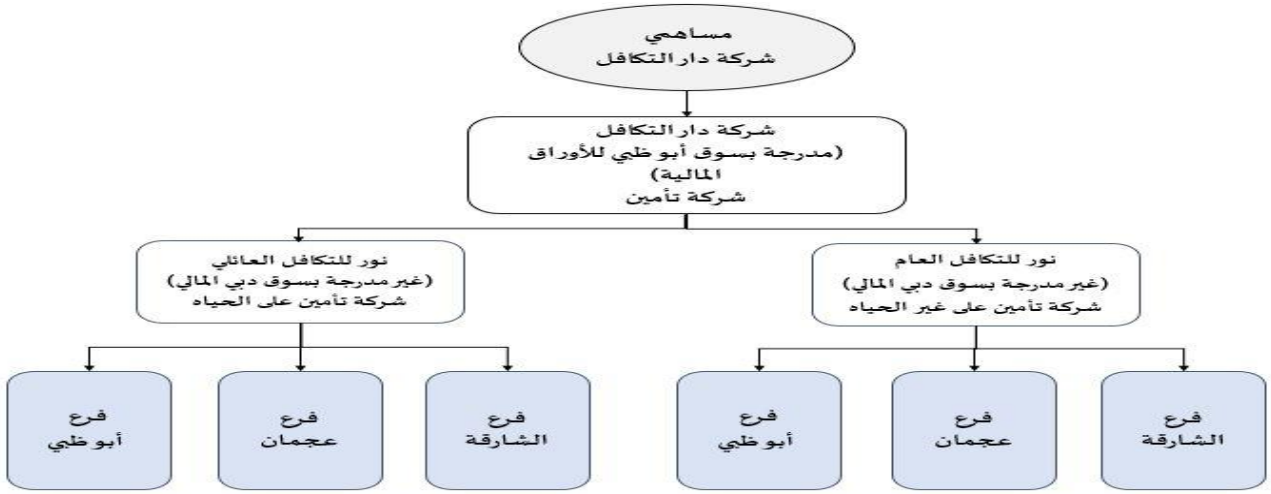
١٠-١-٥ السنة المالية ومدققو الحسابات

- السنة المالية لشركة دار التكافل هي السنة الميلادية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر.
- مدققو حسابات شركة دار التكافل هم شركة جرانت ثورنتون التي يقع مقرها في طابق الثالث مكتب رقم ٣٠٣ وان سنترال مركز دبي التجاري العالمي– دبي الامارات العربية المتحدة.

مرفق نموذج خطاب التعهد الصادر من قبل شركة جرانت ثورنتون بشأن الاندماج بالملحق رقم ٦

٢-١٠ هيكل مجموعة دار التكافل قبل إتمام الاندماج

تمتلك شركة دار التكافل شركتين تابعتين لها، شركة نور للتكافل العام ش.م.ع ("**نور للتكافل العام**") وشركة نور للتكافل العائلي ش.م.ع ("**نور للتكافل العائلي**") لكل منهما ثلاثة (٣) فروع، والتي تضطلع بإدارة محافظ شركة دار التكافل والحفاظ عليها.



(أ) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كونه آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة) تمتلك شركة دار التكافل ١٠٠% من أسهم شركة نور للتكافل العام.

(ب) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (كونه آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة) تمتلك شركة دار التكافل ١٠٠% من أسهم شركة نور للتكافل العائلي.

٣-١٠ الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الأخرى

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (كونه آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة) تمتلك شركة دار التكافل:

أ. ١٠٠% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة نور للتكافل العام؛

ب. ١٠٠% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة نور للتكافل العائلي؛

ج. ١٠٠% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة أوتو كرو ال ال سي [Auto Crew LLC]؛

د. ٧,١٤% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة اتش اتش آر دي HHRD؛ و

هـ. ٠,٤% من إجمالي رأس المال المصدر شركة موارد للتكنولوجيا ش.ذ.م.م.

بالإضافة إلى امتلاك شركة نور للتكافل العام للاستثمارات التالية:

أ. ٠,٠٠٦ % من إجمالي رأس المال المصدر بنك أبو ظبي الإسلامي؛

ب. ٠,٠٠٤% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع؛

ج. ٠,٠٢٦ % من إجمالي رأس المال المصدر لمجموعة أغذية؛

د. ٠,٠٠٦ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الدار العقارية؛

هـ. ٠,٠٠٤% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة؛

و. ٠,٠٠٤ % من إجمالي رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي؛

ز. ٠,٠٠٥% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة إعمار العقارية؛

ح. ٠,٠٠٩ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة اعمار للتطوير؛ و

ط. ٠,٠٠١٤%من إجمالي الشركة الوطنية للتبريد المركزي (ش.م.ع.) "تبريد"ك. ٠,٠٠٨%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة دانا غاز؛

ي. ٠,٠٠٤% من إجمالي رأس المال المصدر لسوق دبي المالي؛

ك. ٠,٠٣١ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة ادنوك للحفر؛

ل. ٠,٠٢٥ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الياه للاتصالات الفضائية "الياه سات" ؛

م. ٠,٠٠٦% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة فيرتيجلوب

بالإضافة الى امتلاك شركة نور للتكافل العائلي الاستثمارات التالية:

أ. ٠,٠٠٨%. من إجمالي رأس المال المصدر لبنك ابوظبي الإسلامي:

ب. ٠,٠٠٥%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة ادنوك للتوزيع؛

ج. ٠,٠٢٤%. من إجمالي رأس المال المصدر لمجموعة أغذية؛

د. ٠,٠٠٩%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الدار العقارية؛

هـ. ٠,٠٠٠٢%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الفا ظبي؛

و. ٠,٠٠٠٩%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة العربية للطيران؛

ز. ٠,٠٠٢%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الامارات للاتصالات المتكاملة؛

ح. ٠,٠٠٧%. من إجمالي رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي؛

ط. ٠,٠٠٧%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة اعمار العقارية؛

ي. ٠,٠٠٧%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة اعمار للتطوير؛

ك. ٠,٠٢٣%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الوطنية للتبريد المركزي (ش.م.ع.) "تبريد"؛

ل. ٠,٠٥٣%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة سيراميك رأس الخيمة؛

م. ٠,٠٢٠%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة دانا غاز؛

ن. ٠,٠٠٧%. من إجمالي رأس المال المصدر لسوق دبي المالي؛

س. ٠,٠٤٢%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة ادنوك للحفر؛

ع. ٠,٠٣٨%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الياه للاتصالات الفضائية "الياه سات"؛

ف. ٠,٠٠٩%. من إجمالي رأس المال المصدر لشركة اعمار ا فيرتيجلوب؛

١٠-٤ وصف الأعمال

تقدم شركة دار التكافل خدمات التكافل من خلال شركتي نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي التابعتين لها، وهما شركتان مرخصتان حسب الأصول من قبل المصرف المركزي لتقديم خدمات التكافل على النحو المبين أدناه. وتشمل مجالات الأعمال الرئيسية لشركة نور للتكافل العام تكافل السيارات والممتلكات والإصابات والتكافل البحري وتكافل الحوادث العامة والتكافل الهندسي. وتشمل مجالات الأعمال الرئيسية لشركة نور للتكافل العائلي التكافل الطبي والتكافل العائلي الجماعي والتكافل العائلي الفردي. وتتم مراجعة جميع منتجات شركة دار التكافل والموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية. ويرد فيما يلي وصف مجالات أعمالها الرئيسية:

١٠-٤-١ تكافل السيارات

(أ) التكافل الشامل - تغطي هذه الوثيقة المركبة وملحقاتها ضد الخسائر أو الأضرار التي تحدث بصورة عرضية وغير مقصودة من قبل حامل الوثيقة أو سائق المركبة. وتشمل هذه الوثيقة التغطية تجاه الغير على النحو المذكور أدناه.

(ب) تكافل السيارات تجاه الغير - تعد هذه الوثيقة إلزامية بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. وتوفر تغطية للمبالغ التي قد يتحمل مالك المركبة المسؤولية عنها قانونًا فيما يتعلق بأي وفاة أو إصابة جسدية تلحق بأي شخص بما في ذلك جميع الركاب الموجودين في المركبات (باستثناء حامل الوثيقة أو زوجته أو السائق) والأضرار التي تلحق بالممتلكات (باستثناء ممتلكات حامل الوثيقة أو السائق في وقت وقوع الحادث أو الممتلكات التي عُهد بها إلى حامل الوثيقة أو الموجودة في عهدته أو تحت سيطرته)

١٠-٤-٢ تكافل الممتلكات

(أ) تكافل الممتلكات ضد جميع المخاطر - تعد هذه الوثيقة مناسبة للمخاطر الكبرى والمخاطر التجارية والصناعية. وتوفر وثيقة التكافل ضد جميع المخاطر تغطية أوسع نطاقًا من وثيقة التكافل ضد الحرائق والأخطار المرتبطة بها. وتغطي هذه الوثيقة الخسائر أو الأضرار العرضية التي تلحق بالممتلكات المشمولة بالتغطية.

(ب) التكافل ضد الحرائق والأخطار المرتبطة بها - تغطي هذه الوثيقة ممتلكات مثل المباني ومحتوياتها (السكنية والتجارية و/أو الصناعية) ضد الحرائق والصواعق والأخطار المرتبطة بها.

(ج) التكافل ضد الحرائق والصواعق - تغطي هذه الوثيقة الأضرار المادية التي تلحق بالممتلكات المشمولة بالتغطية الناتجة عن الحرائق والصواعق. إلا أنها تستبعد على وجه التحديد أي خسائر لاحقة.

(د) تكافل المنازل - توفر هذه الوثيقة تغطية للمباني السكنية ومحتوياتها وتغطي الخسائر التي تلحق بالممتلكات بسبب الحرائق أو الصواعق أو عمليات السطو أو اقتحام المنازل والعواصف والأعاصير والفيضانات والانفجارات وما شابه ذلك.

(هـ) تكافل انقطاع الأعمال - تغطي هذه الوثيقة خسارة صافي الربح بسبب انقطاع الأعمال الناتج عن الأضرار المادية التي تلحق بالممتلكات بسبب الحرائق أو أي أخطار أخرى بموجب الوثيقة المعيارية للتكافل ضد الحرائق والأخطار المرتبطة بها أو التكافل ضد جميع المخاطر. وتتضمن هذه الوثيقة تغطية لزيادة تكلفة العمل بعد التعرض للخسائر، بالإضافة إلى الرسوم الثابتة للأعمال.

١٠-٤-٣ تكافل المسؤولية

(أ) تكافل المسؤولية العامة - تغطي هذه الوثيقة الإصابات الجسدية العرضية التي تلحق بالغير بسبب حامل الوثيقة في سياق الأعمال؛ وكذلك الخسائر أو الأضرار العرضية التي تلحق بالممتلكات المملوكة للغير بسبب حامل الوثيقة.

(ب) تكافل المسؤولية العامة والمسؤولية عن المنتجات - تعوض هذه الوثيقة حاملها عن المسؤولية القانونية لدفع تعويض ناشئ عن أي عيب في المنتجات المصنعة من قبل حامل الوثيقة والتي تغطيها الوثيقة.

(ج) تكافل تعويض العمال - تغطي هذه الوثيقة مسؤولية صاحب العمل تجاه موظفيه على النحو المحدد بموجب قانون العمل الإماراتي فيما يتعلق بالإصابات الشخصية الناجمة عن حادث أو مرض مهني أثناء العمل لدى حامل الوثيقة.

(د) تكافل تعويض العمال ومسؤولية صاحب العمل - تغطي هذه الوثيقة المسؤولية القانونية لصاحب العمل تجاه موظفيه بالإضافة إلى المسؤولية المحددة بموجب قانون العمل الإماراتي فيما يتعلق بالإصابات الشخصية الناجمة عن حادث أو مرض مهني قد يحدث خلال أو أثناء العمل لدى حامل الوثيقة.

(هـ) تكافل سوء الممارسة الطبية - توفر هذه الوثيقة تغطية للمطالبات التي تُرفع ضد العاملين في المجال الطبي الذين يرتكبون ممارسة سيئة. وتوفر الحماية للعاملين في المجال الطبي الذين قد يتحملون المسؤولية عن دفع تعويض بسبب أي خطأ بشري غير مقصود أو تقصير أو إهمال أثناء تقديم خدماتهم للمرضى.

١٠-٤-٤ التكافل البحري

(أ) تكافل البضائع البحرية - تغطية مفتوحة - تعد أي بضائع يتم تحميلها على أي نوع من المركبات لغرض النقل من نقطة إلى أخرى مغطاة بموجب وثيقة تكافل البضائع.

(ب) تكافل الشحن البحري - شحنة منفردة - تم تصميم هذه الوثيقة لتشمل شحن البضائع عن طريق السفن أو عن طريق الجو لرحلة واحدة فقط وتنتهي التغطية عند وصول البضائع إلى الوجهة على النحو المذكور في الوثيقة.

(ج) تكافل هياكل السفن - توفر هذه الوثيقة تغطية شاملة لجميع أنواع السفن مثل ناقلات النفط وحاملات البضائع الجافة وحاملات الماشية وسفن الصيد ويخوت الترفيه وما إلى ذلك.

(د) تكافل المرور العابر الداخلي - تغطي هذه الوثيقة الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع بسبب أو نتيجة للحرائق أو الاصطدام أو الانقلاب أو التصادم أو الانحراف عن الطريق أو ترك المركبة/العربة التي تحمل البضائع.

١٠-٤-٥ تكافل الحوادث العامة

(أ) تكافل الحوادث الشخصية - تغطي هذه الوثيقة حالات الوفاة أو العجز العرضية التي تلحق بالمؤمن له ضمن الحدود الجغرافية المحددة في الوثيقة.

(ب) تكافل السفر - تم تصميم هذه الوثيقة خصيصًا للمسافرين من رجال الأعمال الأفراد أو المجموعات من خلال توفير تغطية للمخاوف المتعلقة بالسفر مثل إلغاء الرحلات والسرقة وفقدان الأمتعة وتأثيرات العمل.

(ج) تكافل الأموال - توفر هذه الوثيقة تغطية لخسارة الأموال أثناء الانتقال بين مقر حامل الوثيقة والمصرف أو مكتب البريد أو الأماكن المحددة الأخرى، والتي تكون ناجمة عن السلب أو السرقة أو أي سبب عرضي آخر. وتغطي الوثيقة أيضًا الخسارة الناجمة عن السطو أو اقتحام المنزل في حالة الاحتفاظ بالأموال في مقر حامل الوثيقة في خزنة (خزانات) أو غرفة قوية.

(د) تكافل ضمان الأمانة - تغطي هذه الوثيقة خسارة الأموال أو البضائع التي يمتلكها حامل الوثيقة ضد أي خسارة مالية مباشرة يتكبدها نتيجة أي عمل من أعمال الاحتيال/خيانة الأمانة من جانب الموظفين.

(هـ) تكافل الألواح الزجاجية - تغطي هذه الوثيقة تكلفة الكسر العرضي وغير المقصود للزجاج الناتج عن أي سبب بخلاف الاستثناءات المحددة في الوثيقة.

١٠-٤-٦ التكافل الهندسي

(أ) تكافل المقاولين ضد جميع المخاطر - تغطي هذه الوثيقة الأضرار التي تلحق بأي أعمال تعاقدية بما في ذلك معدات البناء وممتلكات الغير والممتلكات المحيطة وما إلى ذلك، وهناك نوعان من وثائق تكافل المقاولين ضد جميع المخاطر؛ (١) الوثائق السنوية للمقاولين الذين يتناولون العديد من العقود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ذات الطبيعة المماثلة؛ و(٢) وثيقة عقد فردي لعقود محددة.

(ب) تكافل التركيب ضد جميع المخاطر - تغطي هذه الوثيقة المخاطر المرتبطة بالتخزين والتجميع/التركيب والاختبار والتشغيل التجريبي للآلات والمعدات. ويمكن تمديد الوثيقة لتغطية مخاطر المسؤولية تجاه الغير.

(ج) تكافل آلات ومعدات المقاولين - تغطي هذه الوثيقة آلات ومعدات البناء ضد الأضرار المفاجئة والعرضية أو التلف الناجم عن التأثيرات الخارجية والذي يحدث داخل موقع البناء.

(د) تكافل الأجهزة الإلكترونية - تغطي هذه الوثيقة الأضرار التي تلحق بالأجهزة الإلكترونية، والأضرار التي تلحق بالبيانات والسجلات التي أدخلها حامل الوثيقة، والتكاليف المتكبدة لاسترداد البيانات المفقودة واستعادتها.

(هـ) تكافل تعطل المعدات - تغطي هذه الوثيقة الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالمعدات بسبب عيوب في الصب والمواد، أو خطأ في التصميم، أو سوء التصنيع، أو الافتقار إلى المهارة، أو الإهمال، أو نقص المياه في المراجل، أو الانفجار الفيزيائي، أو الماس الكهربائي، أو العاصفة.

(و) تكافل خسارة الأرباح بعد تعطل المعدات - توفر هذه الوثيقة تغطية للخسارة الفعلية في الأرباح المتكبدة نتيجة انقطاع الأعمال الناجم عن حادث يتم تعويضه بموجب وثيقة تكافل تعطل المعدات.

(ز) تكافل تلف المخزون - تعد هذه الوثيقة شكلاً من أشكال تغطية الخسائر التبعية، وهي متاحة بشكل خاص

للمخزونات الموجودة في مخازن التبريد. وستكون التغطية عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالمعدات المحددة في قائمة المعدات المعلنة في نموذج العرض.

(ح) تكافل المراجل وأوعية الضغط - تم تصميم هذه الوثيقة للمراجل الموجودة في الصناعات والمصانع. وتوفر تغطية للمراجل وأوعية الضغط ضد الانفجار الخارجي أو الداخلي. وتغطي الوثيقة أيضًا الأضرار التي تلحق بالممتلكات المحيطة والمسؤوليات عن إصابة الغير أو الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير.

١٠-٤-٧ التكافل الصحي

تكافل الخدمات الطبية الجماعي والفردي - تمتلك شركة دار التكافل مجموعة كبيرة من المنتجات المخصصة للأفراد والعائلات؛ وبالنسبة للعملاء من الشركات، فإن شركة دار التكافل لديها القدرة على تصميم تغطية تكافلية وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة والتي تتراوح من التغطية الأساسية إلى التغطية الدولية إضافة إلى مزايا شاملة وتسهيلات فوترة مباشرة عبر شبكة كبيرة من مقدمي الخدمات الطبية المحليين والإقليميين والدوليين.

١٠-٤-٨ التكافل العائلي

التكافل العائلي الفردي والجماعي - تمتلك شركة دار التكافل مجموعة كبيرة من المنتجات المخصصة للأفراد والعائلات التي تقدم تغطيات مثل الحياة والعجز والحوادث الشخصية والأمراض الخطيرة بالإضافة إلى برامج للادخار والاستثمار لتوفير الاستقرار المالي؛ وبالنسبة للعملاء من الشركات، فإن شركة دار التكافل لديها القدرة على تصميم تغطية تكافلية وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة والتي تتراوح من تغطيات الحياة، والحوادث الشخصية، والأمراض الخطيرة، والعجز الأساسية إلى الشاملة للموظفين وتغطيات لمؤسسات الإقراض للتسهيلات الائتمانية وتمويل المنازل والتي تشمل عملاءهم.

١٠-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة دار التكافل، كما في تاريخ هذه الوثيقة، من الأشخاص التالية أسماؤهم:

المسمى الوظيفي	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد/ شهاب أحمد لطفي علي هرموزي
أعضاء مجلس الإدارة	السيد/ خلف سلطان راشد سعيد الظاهري
	السيد/ عبدالله مالك عسيران
	السيد/ مروان أحمد لطفي هرموزي
	السيد/ صلاح ابراهيم السيد محمد شرف
	السيد/ محمد أكوب

٦-١٠ الموظفين

تضـم شـركة دار التكافل (تضـم كلاً من نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي) إجمالي عدد موظفين يصـل الى ٢٧١ موظف كالتالي (اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١):

الفئة		العدد
نوع العقود	عقود دائمة	٢٤٥
	عقود محددة المدة	٢٦
الجنسية	مواطنين دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٢
	الوافدين / غير المواطنين	٢٤٩
الدرجة الوظيفية	تنفيذي/إداري	١٢
	غير تنفيذي / إداري	٢٥٩
القسم	فريق التكافل-١١٣ المبيعات والتسويق-٦٩ الحسابات/ المالية -٢٥ العمليات-٢٨	الموارد البشرية ،الإداريين، أخرى -٣٦

١١. معلومات عن شركة وطنية

١١-١ مقدمة

١١-١-١ التأسيس

تم تأسيس مجموعة وطنية المحدودة كشركة مساهمة عامة في تاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١ وفقًا لقانون الشركات وتحمل السجل التجاري رقم CN-1238666 ويقع المقر الرئيسي لشركة وطنية في الطابق الرابع، نادي الجزيرة الرياضي الثقافي، برج "أ"، شارع المرور (الشارع الرابع) – مقابل فندق دوست ثاني، ص.ب. ٦٤٥٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ورقم هاتف الاتصال بها هو ٢٦١٣٨٨٨٨ (٠) ٩٧١+.

١١-١-٢ هيكل رأس المال

يبلغ رأس المال شركة وطنية المصدر والمدفوع بالكامل، كما في تاريخ هذه الوثيقة مبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم (مائة وخمسون مليون درهم) مقسمة الى ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائة وخمسون مليون) سهم بقيمة قدرها ١ درهم إماراتي للسهم. وتم قيد إدراج أسهم شركة وطنية وتداولها في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

١١-١-٣ المساهمون الرئيسيون

كما في تاريخ ١١ مارس ٢٠٢٢ (باعتباره آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة)، كان مساهمو شركة وطنية المعروفين لديها والذين يمتلكون نسبة ٥٪ أو أكثر من أسهم رأس مالها هم:

المساهم	النسبة المئوية لإجمالي رأس مال شركة وطنية المُصدَّر
أم بي يو ايه اي للإستثمارات ش.ذ.م. م	51%
ماغنا للاستثمار ذ م م	15.90%
علي سعيد سلطان بن حرمل الظاهري	12.17%
شركة المدينة للتأمين التكافلي ش.م.ع.ع	٩,٥٤%

١١-١-٤ نسبة مساهمة المواطنين الإماراتيين وغير الإماراتيين

كما في ١١ مارس ٢٠٢٢، بلغت نسبة المساهمين في شركة وطنية من المستثمرين الإماراتيين ٨٧,١٨% وبلغت نسبة المساهمين من دول مجلس التعاون الخليجي ١١,٣٥% بينما بلغت نسبة المساهمين الأجانب ١,٤٧%.

١١-١-٥ السنة المالية ومدققو الحسابات

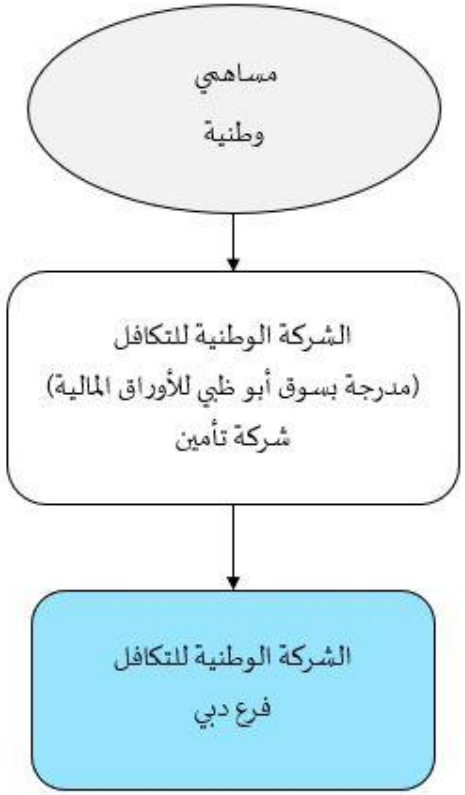
السنة المالية لشركة وطنية هي السنة الميلادية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر.

مدققو حسابات شركة وطنية هم شركة ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع أبوظبي)، التي يقع مقرها في ١٣٦، الطابق السابع والعشرون، نيشن تاور ٢، كورنيش أبوظبي، أبوظبي.

مرفق نموذج خطاب التعهد الذي وقعته شركة ارنست ويونغ الشرق الأوسط بشأن الاندماج بالملحق رقم ٦

٢-١١ هيكل مجموعة وطنية

لا تمتلك شركة وطنية أي شركات تابعة ولديها فرع في إمارة دبي فقط، يرد أدناه مخطط هيكل مبسط لمجموعة وطنية قبل إتمام الاندماج كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.



١١-٣ الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الأخرى

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (كونه آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة) تمتلك شركة وطنية

أ. ٤,٩ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة دار التكافل؛
ب. ٠,٠١٧% من إجمالي رأس المال المصدر لبنك أبو ظبي الإسلامي؛
ج. ١,١٢٥ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة من شركة خدمات الاستثمار؛
د. ٠,٠٠٩% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع؛
هـ. ٠,٠٩٤ % من إجمالي رأس المال المصدر لمجموعة أغذية؛
و. ٠,٠١٥ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الدار العقارية؛
ز. ٠,٠٧٨ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة أراميكس؛
ح. ٠,٠٠٦ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة؛
ط. ٠,٠١٠ % من إجمالي رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي؛
ي. ٠,٠٢٠% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة أمانات القابضة؛
ك. ٠,٠٣٢ % من إجمالي رأس المال المصدر لشركة العربية للطيران؛
ل. ٠,٠٠٢% من إجمالي رأس المال المصدر لمؤسسة الإمارات للاتصالات.
م. ٠,٠٣٢ % من إجمالي رأس المال المصدر الشركة الوطنية للتبريد المركزي.
ن. ٠,٠١٧ % من إجمالي رأس المال المصدر الشركة فيرتيجلوب.
س. ٠,٠٢٩ % من إجمالي رأس المال المصدر الشركة دانا غاز.

١١-٤ وصف الأعمال

حصلت شركة وطنية على ترخيص المصرف المركزي للقيام بأنشطة التكافل العام والتكافل الصحي. وتقدم مجموعة من البرامج التكافلية لتلبية احتياجات حماية الأفراد والشركات في مجالات الأعمال العامة والطبية. وتتم مراجعة جميع منتجات شركة وطنية والموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية. وتزاول الشركة أعمالها في المجالات التالية.

١١-٤-١ تكافل السيارات

(أ) التكافل الشامل - تغطي هذه الوثيقة المركبة وملحقاتها ضد الخسائر أو الأضرار التي تحدث بصورة عرضية وغير مقصودة من قبل حامل الوثيقة أو سائق المركبة. وتشمل هذه الوثيقة التغطية تجاه الغير على النحو المذكور أدناه.

(ب) التكافل تجاه الغير - تعد هذه الوثيقة إلزامية بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. وتوفر تغطية للمبالغ التي قد يتحمل مالك المركبة المسؤولية عنها قانونًا فيما يتعلق بأي وفاة أو إصابة جسدية تلحق بأي شخص بما في ذلك جميع الركاب الموجودين في المركبات (باستثناء حامل الوثيقة أو زوجته أو السائق) والأضرار التي تلحق بالممتلكات (باستثناء ممتلكات حامل الوثيقة أو السائق في وقت وقوع الحادث أو الممتلكات التي عُهد بها إلى حامل الوثيقة أو الموجودة في عهدته أو تحت سيطرته)

١١ -٤-٢ وثيقة تكافل لتغطية الممتلكات

(أ) تكافل الممتلكات ضد جميع المخاطر - تعد هذه الوثيقة مناسبة للمخاطر الكبرى والمخاطر التجارية والصناعية. وتوفر وثيقة التكافل ضـد جميع المخاطر تغطية أوسـع نطاقًا من وثيقة التامين على الحريق والأخطار التابعة بها. وتغطي هذه الوثيقة الخسائر أو الأضرار العرضية التي تلحق بالممتلكات المشمولة بالتغطية.

(ب) وثيقة تكافل للتأمين على الحريق والأخطار التابعة بها - تغطي هذه الوثيقة ممتلكات مثل المباني ومحتوياتها (السكنية والتجارية و/أو الصناعية) ضد الحرائق والصواعق والأخطار المرتبطة بها.

(ج) التكافل ضد الحرائق والصواعق - تغطي هذه الوثيقة الأضرار المادية التي تلحق بالممتلكات المشمولة بالتغطية الناتجة عن الحرائق والصواعق. إلا أنها تستبعد على وجه التحديد أي خسائر لاحقة.

(د) تكافل المنازل - توفر هذه الوثيقة تغطية للمباني السـكنية ومحتوياتها وتغطي الخسـائر التي تلحق بالممتلكات بسبب الحرائق والصواعق وعمليات السطو أو اقتحام المنازل والعواصف والأعاصير والفيضانات والانفجارات وما شابه ذلك.

(هـ) وثيقة تكافل للتأمين على توقف الأعمال - تغطي هذه الوثيقة خسارة صافي الربح بسبب انقطاع الأعمال الناتج عن الأضـرار المادية التي تلحق بالممتلكات بسـبب الحرائق أو أي أخطار أخرى بموجب الوثيقة المعيارية للتأمين ضـد الحريق والأخطار التابعة بها أو التكافل ضـد جميع المخاطر. وتتضـمن هذه الوثيقة تغطية لزيادة تكلفة العمل بعد التعرض للخسائر، بالإضافة إلى الرسوم الثابتة للأعمال.

١١ -٤-٣ تكافل الإصابات

(أ) وثيقة تكافل للتأمين على المسـؤولية المدنية تجاه الغير - تغطي هذه الوثيقة الإصابات الجسدية العرضية التي تلحق بالغير بسبب حامل الوثيقة في سياق الأعمال؛ وكذلك الخسائر أو الأضرار العرضية التي تلحق بالممتلكات المملوكة للغير بسبب حامل الوثيقة.

(ب) تكافل المسـؤولية العامة والمسـؤولية عن المنتجات - تعوض هذه الوثيقة حاملها عن المسـؤولية القانونية لدفع تعويض ناشئ عن أي عيب في المنتجات المصنعة من قبل حامل الوثيقة والتي تغطيها الوثيقة.

(ج) وثيقة تكافل للتأمين على العمال - تغطي هذه الوثيقة مسؤولية صاحب العمل تجاه موظفيه على النحو المحدد بموجب قانون العمل الإماراتي فيما يتعلق بالإصابات الشخصية الناجمة عن حادث أو مرض مهني أثناء العمل لدى حامل الوثيقة.

(د) وثيقة تكافل للتأمين على العمال ومسـؤولية صاحب العمل - تغطي هذه الوثيقة المسـؤولية القانونية لصاحب العمل تجاه موظفيه بالإضـافة إلى المسـؤولية المحددة بموجب قانون العمل الإماراتي فيما يتعلق بالإصـابات

الشخصية الناجمة عن حادث أو مرض مهني قد يحدث خلال أو أثناء العمل لدى حامل الوثيقة.

(هـ) تكافل سوء الممارسة الطبية - توفر هذه الوثيقة تغطية للمطالبات التي تُرفع ضد العاملين في المجال الطبي الذين يرتكبون ممارسة سيئة. وتوفر الحماية للعاملين في المجال الطبي الذين قد يتحملون المسؤولية عن دفع تعويض بسبب أي خطأ بشري غير مقصود أو تقصير أو إهمال أثناء تقديم خدماتهم للمرضى.

١١-٤-٤ التكافل البحري

(أ) تكافل البضائع البحرية - تغطية مفتوحة - تعد أي بضائع يتم تحميلها على أي نوع من المركبات لغرض النقل من نقطة إلى أخرى مغطاة بموجب وثيقة تكافل البضائع.

(ب) تكافل الشحن البحري - شحنة منفردة - تم تصميم هذه الوثيقة لتشمل شحن البضائع عن طريق السفن أو عن طريق الجو لرحلة واحدة فقط وتنتهي التغطية عند وصول البضائع إلى الوجهة على النحو المذكور في الوثيقة.

(ج) تكافل هياكل السفن - توفر هذه الوثيقة تغطية شاملة لجميع أنواع السفن مثل ناقلات النفط وحاملات البضائع الجافة وحاملات الماشية وسفن الصيد ويخوت الترفيه وما إلى ذلك.

(د) تكافل المرور العابر الداخلي - تغطي هذه الوثيقة الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع بسبب أو نتيجة للحرائق أو الاصطدام أو الانقلاب أو التصادم أو الانحراف عن الطريق أو ترك المركبة/العربة التي تحمل البضائع.

١١-٤-٥ تكافل الحوادث العامة

(أ) تكافل الحوادث الشخصية - تغطي هذه الوثيقة حالات الوفاة أو العجز العرضية التي تلحق بالمؤمن له ضمن الحدود الجغرافية المحددة في الوثيقة.

(ب) تكافل السفر - تم تصميم هذه الوثيقة خصيصًا للمسافرين من رجال الأعمال الأفراد أو المجموعات من خلال توفير تغطية للمخاوف المتعلقة بالسفر مثل إلغاء الرحلات والسرقة وفقدان الأمتعة وتأثيرات العمل.

(ج) وثيقة تكافل للتأمين على الأموال - توفر هذه الوثيقة تغطية لخسارة الأموال أثناء الانتقال بين مقر حامل الوثيقة والمصرف أو مكتب البريد أو الأماكن المحددة الأخرى، والتي تكون ناجمة عن السلب أو السرقة أو أي سبب عرضي آخر. وتغطي الوثيقة أيضًا الخسارة الناجمة عن السطو أو اقتحام المنزل في حالة الاحتفاظ بالأموال في مقر حامل الوثيقة في خزنة (خزانات) أو غرفة قوية.

(د) وثيقة تكافل التأمين على خيانة الأمانة - تغطي هذه الوثيقة خسارة الأموال أو البضائع التي يمتلكها حامل

الوثيقة ضـــد أي خســـارة مالية مباشـــرة يتكبدها نتيجة أي عمل من أعمال الاحتيال/خيانة الأمانة من جانب الموظفين.

(هـ) تكافل الألواح الزجاجية - تغطي هذه الوثيقة تكلفة الكسر العرضي وغير المقصود للزجاج الناتج عن أي سبب بخلاف الاستثناءات المحددة في الوثيقة.

٦-٤-١١ التكافل الهندسي

(أ) تكافل المقاولين ضـد جميع المخاطر (CAR)- تغطي هذه الوثيقة الأضـرار التي تلحق بأي أعمال تعاقدية بما في ذلك معدات البناء وممتلكات الغير والممتلكات المحيطة وما إلى ذلك، وهناك نوعان من وثائق تكافل المقاولين ضـد جميع المخاطر؛ (١) الوثائق السـنوية للمقاولين الذين يتناولون العديد من العقود الصـغيرة والمتوسـطة والكبيرة ذات الطبيعة المماثلة، و(٢) وثيقة عقد فردي لعقود محددة.

(ب) وثيقة تكافل للتأمين على جميع مخاطر الإنشـــاء (EMR)- تغطي هذه الوثيقة المخاطر المرتبطة بالتخزين والتجميع/التركيب والاختبار والتشـغيل التجريبي للآلات والمعدات. ويمكن تمديد الوثيقة لتغطية مخاطر المسؤولية تجاه الغير.

(ج) تكافل آلات ومعدات المقاولين (CPM) - تغطي هذه الوثيقة آلات ومعدات البناء ضـد الأضـرار المفاجئة والعرضية أو التلف الناجم عن التأثيرات الخارجية والذي يحدث داخل موقع البناء.

(د) وثيقة تكافل للتأمين المعدات الالكترونية(EE) - تغطي هذه الوثيقة الأضـرار التي تلحق بالأجهزة الإلكترونية، والأضـرار التي تلحق بالبيانات والسـجلات التي أدخلها حامل الوثيقة، والتكاليف المتكبدة لاسـترداد البيانات المفقودة واستعادتها.

(هـ) وثيقة تكافل للتأمين على أعطال الآلات (MB)- تغطي هذه الوثيقة الخسـائر أو الأضـرار التي تلحق بالمعدات بسبب عيوب في الصب والمواد، أو خطأ في التصميم، أو سوء التصنيع، أو الافتقار إلى المهارة، أو الإهمال، أو نقص المياه في المراجل، أو الانفجار الفيزيائي، أو الماس الكهربائي، أو العاصفة.

(و) تكافل خسـارة الأرباح بعد تعطل المعدات (MLoP)- توفر هذه الوثيقة تغطية للخسـارة الفعلية في الأرباح المتكبدة نتيجة انقطاع الأعمال الناجم عن حادث يتم تعويضه بموجب وثيقة تكافل تعطل المعدات.

(ز) تكافل تلف المخزون (DOS) - تعد هذه الوثيقة شكل من أشكال تغطية الخسائر التبعية، وهي متاحة بشكل خاص للمخزونات الموجودة في مخازن التبريد. وسـتكون التغطية عن الخسـائر والأضـرار التي تلحق بالمعدات المحددة في قائمة المعدات المعلنة في نموذج العرض.

(ح) تكافل المراجل وأوعية الضغط (BPV)- تم تصميم هذه الوثيقة للمراجل الموجودة في الصناعات والمصانع. وتوفر تغطية للمراجل وأوعية الضغط ضد الانفجار الخارجي أو الداخلي. وتغطي الوثيقة أيضًا الأضرار التي تلحق بالممتلكات المحيطة والمسؤوليات عن إصابة الغير أو الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير.

١١ -٤-٧ التكافل الصحي

التكافل الطبي الجماعي والفردي - لدى شركة وطنية مجموعة كبيرة من البرامج التكافلية المخصصة للأفراد والعائلات؛ وبالنسبة للعملاء من الشركات، فإن شركة وطنية لديها القدرة على تصميم تغطية تكافلية وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة والتي تتراوح من التغطية التكافلية الأساسية إلى التغطية التكافلية الدولية إضافة إلى مزايا شاملة وتسهيلات فوترة مباشرة عبر شبكة كبيرة من مقدمي الخدمات الطبية المحليين والإقليميين والدوليين.

١١-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس شركة إدارة شركة وطنية، كما في تاريخ هذه الوثيقة، من الأشخاص التالية أسماؤهم:

المسمى الوظيفي	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	الدكتور/ علي سعيد سلطان بن حرمل الظاهري
نائب رئيس مجلس الإدارة	المهندس/ أسامة محمد البرواني
أعضاء مجلس الإدارة	الدكتور/ محمد علي البرواني
	السيد/ صالح ناصر الرياسي
	السيد/ محمد نائل الشامسي
	السيد/ يوسف سامي العلمي
	السيد/ سهيل سعيد بن حرمل الظاهري

١١-٦ الموظفين

تضم شركة وطنية إجمالي عدد موظفين يصل إلى ١٢٥موظف على النحو التالي (اعتبارا من ٣١ ديسمبر):

الفئة		العدد
نوع العقود	عقود دائمة	١٢٢
	عقود محددة المدة	٠
الجنسية	مواطنين دولة الإمارات العربية المتحدة	٨
	الوافدين / غير المواطنين	١١٤
الدرجة الوظيفية	تنفيذي/إداري	٢٥
	غير تنفيذي / إداري	٩٧
القسم	فريق التكافل-٧٧	الموارد البشرية،

	المبيعات والتسويق-٤ الحسابات/ المالية-٩ العمليات-١١	الإداريين،أخرى-٢٢

١٢. المعلومات المالية التاريخية

١٢-١ معلومات مالية تاريخية عن شركة دار التكافل

الثلاث سنوات المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة المراجعة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

تتوفر القوائم المالية الموحدة لشركة دار التكافل عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة غير المدققة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على الموقع الإلكتروني لشركة دار التكافل على https://dat.ae/ والموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي وهي مدرجة في هذه الوثيقة بطريق الإحالة. وقد تم إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وغيرها من متطلبات إعداد التقارير الإلزامية.

المعلومات المدرجة بالإحالة في هذه الوثيقة	مصدر المعلومات	عنوان الموقع الإلكتروني
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	شركة دار التكافل	https://feeds.dfm.ae/documents/2019/Mar/25/ce30c20a-0493-44d4-92e4-55df9168249c/DARTAKAFUL_FS_Ann_E_25_03_2018.pdf
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شركة دار التكافل	https://feeds.dfm.ae/documents/2020/Mar/24/9b57f279-075f-47dd-9bdf-85998ddabac1/DARTAKAFUL_FS_Ann_E_24_03_2020.pd
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركة دار التكافل	https://feeds.dfm.ae/documents/2021/Mar/26/75135b77-3fb0-40aa-b213-446f5d5235b2/DARTAKAFUL_FS_Ann_E_25_03_2021.PD
القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المراجعة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	شركة دار التكافل	https://feeds.dfm.ae/documents/2021/Nov/14/256c60ab-61cb-4af5-86a1-17a9e69b8bfe/DARTAKAFUL_FS_Q3_E_14_11_2021.pd

١٢-٢ معلومات مالية تاريخية عن شركة وطنية

الثلاث سنوات المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة المراجعة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

تتوفر القوائم المالية الموحدة لشركة وطنية عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة المراجعة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على الموقع الإلكتروني لشركة

وطنية على https://www.watania.ae/ والموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية وهي مدرجة في هذه الوثيقة بطريق الإحالة. وقد تم إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وغيرها من متطلبات إعداد التقارير الإلزامية.

المعلومات المدرجة بالإحالة في هذه الوثيقة	مصدر المعلومات	عنوان الموقع الإلكتروني
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	شركة وطنية	https://adxservices.adx.ae/WebServices/DataServices/contentDownload.aspx?doc=1452133
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شركة وطنية	https://adxservices.adx.ae/WebServices/DataServices/contentDownload.aspx?doc=2072236
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركة وطنية	https://www.adx.ae/english/pages/NewsDetails.aspx?viewid=20210307092055-WATANIA
القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المراجعة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	شركة وطنية	https://adxservices.adx.ae/WebServices/DataServices/contentDownload.aspx?doc=2434871

١٣. عوامل المخاطرة

يجب على مساهمي شركة دار التكافل ومساهمي شركة وطنية قراءة هذه الوثيقة بعناية وأن يأخذوا بعين الاعتبار عوامل المخاطرة المبينة في هذه الفقرة، عند اتخاذ قرار بشأن التصويت لصالح القرارات الخاصة التي سيتم اقتراحها في اجتماعات الجمعيتين العموميتين أو ضدها. يمكن أيضًا أن يكون للمخاطر والشكوك الإضافة غير المعروفة حاليًا لشركتي دار التكافل ووطنية، أو التي تعتبرها شركة دار التكافل وشركة وطنية غير جوهرية، وقد يكون لها تأثير سلبي على المجموعة الموحدة.

١٣-١ المخاطر المتعلقة بعملية الاندماج

١٣-١-١ قد يتسبب الإعلان عن عملية الاندماج المقترحة، سواء تمت عملية الاندماج أم لم تتم، في حدوث اضطرابات في أعمال شركة دار التكافل وشركة وطنية مما قد يكون له تأثير سلبي على نتائجهما المالية، وتحديداً:

(أ) قد يتحول اهتمام فرق الإدارة في كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية من إدارة أعمال شركاتهما إلى اتمام عملية الاندماج؛

(ب) قد ينتاب الموظفين الحاليين والمحتملين شكوك بشأن أدوارهم المستقبلية داخل المجموعة الموحدة، مما قد يؤثر سلبًا على قدرة شركة دار التكافل وشركة وطنية على الاحتفاظ بكبار المديرين وغيرهم من الموظفين أو استقطابهم؛

(ج) قد يعزف العملاء والزبائن الحاليون والمحتملون عن مباشرة أي أعمال مع شركة دار التكافل وشركة وطنية حتى يتم تنفيذ عملية الاندماج أو تحقق الفوائد المرجوة منها؛ و

(د) قد يعزف العملاء والزبائن الحاليون والمحتملون لشركة وطنية عن مباشرة أي أعمال مع المجموعة الموحدة بعد تنفيذ عملية الاندماج.

١٣-١-٢ وعليه، إذا عجزت شركة دار التكافل وشركة وطنية عن إدارة هذه المخاطر بفعالية، فقد تتأثر أعمالهما ونتائجها المالية سلبًا.

١٣-١-٣ قد تؤخر السلطات التنظيمية أو تمنع إتمام عملية الاندماج، مما قد يقلل من الفوائد المرجوة من عملية الاندماج

١٣-١-٤ تنطوي عملية الاندماج على بعض المخاطر والشكوك، بما في ذلك عدم قدرة شركة دار التكافل أو شركة وطنية على الحصول على القرارات اللازمة والاعتمادات والموافقات الأخرى ذات الصلة (التنظيمية أو الحكومية أو غير ذلك) والتي تكون ضرورية لتنفيذ عملية الاندماج. ومن شأن أي تأخير في الحصول على الموافقات المطلوبة أن يؤجل أيضًا تنفيذ عملية الاندماج. وقد يؤدي الإخفاق في إتمام عملية الاندماج على النحو المخطط لها حاليًا إلى عدم حصول الشركتين على الفوائد المرجوة من عملية الاندماج. وعلى الرغم من أن الشركتين تعتزمان السعي للحصول على جميع الموافقات والاعتمادات التنظيمية المطلوبة بقوة، وعلى الرغم من عدم علم أي منهما بأي سبب يمنعهما من الحصول على الاعتمادات اللازمة في الوقت المناسب، فقد لا يتم منح هذه

الاعتمادات أو قد تتأخر. وقد يؤدي أي تأخير في إتمام عملية الاندماج أو منعها إلى تقليل الفوائد المرجوة أو قد ينجم عنه تكاليف إضافية للعملية أو خسارة في الإيرادات أو أي تأثيرات أخرى مرتبطة بالشكوك التي تتعلق بعملية الاندماج.

١٣-١-٥ إن عملية الاندماج مشروطة بعدد من الشروط على النحو الموضح في الفقرة الخامسة عشر من هذه الوثيقة. وإذا لم يتم استيفاء أي من هذه الشروط، فقد يؤدي ذلك إلى التعرض لخطر عدم إتمام عملية الاندماج. وإذا لم يتم استيفاء أي من هذه المتطلبات، فلن تتم عملية الاندماج. علاوةً على ذلك، من أجل تنفيذ عملية الاندماج، يجب استيفاء المتطلبات الإجرائية الواردة في قانون التأمين وقانون الشركات وقواعد الاستحواذ والاندماج (على النحو الموضح في الفقرة الخامسة عشر من هذه الوثيقة). وإذا لم يتم استيفاء أي من هذه المتطلبات، فلن تتم عملية الاندماج (أو، في ظروف معينة، قد يتأخر تنفيذها). وقد يؤدي أي تأخير في إتمام عملية الاندماج أو منعها إلى تقليل الفوائد المرجوة أو قد ينجم عنه تكاليف إضافية للعملية أو خسارة في الإيرادات أو أي تأثيرات أخرى مرتبطة بالشكوك التي تتعلق بعملية الاندماج.

١٣-١-٦ وفقًا للمادة ٢٨٧(٢)(ب) من قانون الشركات (بالإضافة إلى حق المساهمين في التصويت لصالح أو ضد القرارات المقترحة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل أو اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية (حسب الاقتضاء))، يجوز لأي مساهم يمتلك ما لا يقل عن ٢٠٪ من رأس مال شركة دار التكافل أو شركة وطنية الطعن في الاندماج أمام المحكمة المختصة في غضون ٣٠ يومًا من تاريخ إصدار القرارات الخاصة المتخذة في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل أو اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية، على التوالي.

١٣-١-٧ وفقًا للمادة ٢٩١ من قانون الشركات، والمادة ٧٦ من قانون التأمين، والمادة ٥٠ من قواعد الاستحواذ والاندماج، يحق لأي طرف ذي مصلحة الاعتراض على عملية الاندماج في المكتب الرئيسي للطرف المعني أو لدى المصرف المركزي أو هيئة الأوراق المالية والسلع. وفي حالة تقديم اعتراض من قبل أحد الدائنين ولم يتم تسويته أو دفعه خلال الفترة ذات الصلة، فيمكن لهذا الدائن التقدم بطلب إلى المحاكم لتعليق الاندماج حتى يتم سحب الاعتراض أو رفضه من قبل المحكمة المختصة بحكم نهائي أو تسويته (وفقًا للمادة ٢٩١ من قانون الشركات والمادة ٥٠ من قواعد الاستحواذ والاندماج).

١٣-١-٨ قد يكون لأي من الأحداث السابقة تأثير سلبي على القيمة الحالية لأسهم شركة دار التكافل وشركة أسهم وطنية.

١٣-٢ المخاطر المتعلقة بمعدل التبادل

تم احتساب معدل التبادل بناء على مجموعة من الأسس تشمل، من بين أمور أخرى، بعض المعلومات المالية الداخلية وغيرها من البيانات المتعلقة بالأعمال والتوقعات المالية المستقبلية للشركتين، بما في ذلك التقديرات والتوقعات المالية جنبًا إلى جنب مع بعض التأثيرات الأولية لعملية الاندماج على قوائم الشركة المالية ذات الصلة، حتى تاريخ نهائي معين.

وعند احتساب معدل التبادل، تم إعداد التوقعات المالية والتقديرات والتأثيرات الأولية بشكل معقول على أساس يعكس أفضل التقديرات المتاحة حاليًا للأداء المستقبلي للشركتين، والتأثيرات الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، سوق تتحقق التوقعات والتقديرات المالية المستقبلية المشار إليها أعلاه بالمبالغ والفترات الزمنية المتوخاة منها. وفي حالة حدوث تغيير جوهري فيما يتعلق بجميع هذه الافتراضات أو أي منها، فقد يؤثر ذلك بشكل جوهري على تقييمات الشركتين وقد لا تعكس معدل التبادل بدقة قيم الشركات.

١٣-٣ المخاطر المتعلقة بأسهم الشركتين

قد يتعرض سعر تداول أسهم شركة دار التكافل بعد تنفيذ عملية الاندماج لتقلبات واسعة بسبب عدة عوامل خاصة بالشركتين أو غير ذلك، مثل التباين في نتائج التشغيل، والتغيرات في التقديرات المالية، والتغيرات في التصنيفات الائتمانية، وتوصيات محللي الأوراق المالية والتقارير التشغيلية والإخبارية المتعلقة بالاتجاهات السائدة في أسواق الشركتين. ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل سلبًا على سعر تداول أسهم شركة دار التكافل بغض النظر عن الأداء التشغيلي لشركة دار التكافل. وينبغي لمساهمي شركة وطنية إدراك أن قيمة أسهم شركة دار التكافل (بما في ذلك أسهم شركة دار التكافل الجديدة) والدخل المحقق منها يمكن أن يرتفع أو ينخفض كما هو الحال مع أي استثمار آخر في الأوراق المالية المدرجة.

١٣-٤ المخاطر المتعلقة بأنماط تداول أسهم شركة دار التكافل مقارنة بالاتجاهات السابقة

ينبغي لمساهمي شركة دار التكافل إدراك أن أنماط التداول السابقة لأسهم شركة دار التكافل مستقلة عن أنماط تداول أسهم شركة دار التكافل بعد تنفيذ عملية الاندماج، وقد لا تحمل أي تشابه معها على الإطلاق.

١٣-٥ المخاطر المتعلقة بأعمال الشركتين

١٣-٥-١ <u>تعتمد الأعمال على التمتع باستثناءات قانونية معينة بموجب قرار من مجلس الوزراء.</u>

(أ) لم يتم إدراج نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي في سوق دبي المالي بناءً على استثناء صادر من وزارة شؤون مجلس الوزراء الإماراتية بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨. وفي وقت استحواذ شركة دار التكافل على نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي، أكدت هيئة الأوراق المالية والسلع أن هذا الإعفاء سيستمر (وفقًا لامتثال الشركتين لشروطها) بعد استحواذ شركة دار التكافل عليهما، ومع ذلك، لا يمكن للشركتين تقديم ضمان بأن هذا الإعفاء لن يتم سحبه في المستقبل، والذي سيكون له تأثير بالغ على الأعمال التي يتم تشغيلها حاليًا.

(ب) كما هو مذكور أعلاه، لأغراض الكفاءة التشغيلية والامتثال للمتطلبات القانونية للمصرف المركزي، تعتزم شركة دار التكافل تحويل محافظ التأمين المختلفة إلى نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي (حسب الاقتضاء) والاستمرار في إعادة الهيكلة المزمعة لشركة دار التكافل لتصبح شركة قابضة للشركتين التابعتين المنفصلتين والمملوكتين بالكامل لها، وهما نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي. وبناءً على ذلك، عقب إتمام الاندماج سيتم الاحتفاظ بأعمال وأصول شركة وطنية وتشغيلها من قبل نور للتكافل العام إذا كانت تندرج ضمن فئة التأمين "عمليات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات" (بما في ذلك التأمين على السيارات) أو نور للتكافل العائلي إذا كانت تندرج ضمن فئة التأمين "عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال" (بما في

ذلك التأمين الطبي). قد يؤدي هذا إلى إجراء عملية تحويل وثائق التأمين التكافلي ("**الإجراء**") بموجب قانون التأمين، والذي يتطلب إخطار حامل الوثيقة وفترة اعتراض مدتها ٤٥ يومًا. وإذا اقتضى قانون التأمين تنفيذ هذا الإجراء في أي وقت خلال عملية الاندماج أو بعد إتمام الاندماج، فقد يتسبب ذلك في مزيد من التأخير وخسارة في الأعمال والإضرار بالسمعة.

١٣ -٥-٢ يعتمد الأداء المالي لشركة دار التكافل على الظروف الاقتصادية وغيرها من الظروف في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

(أ) تجري الشركات معظم أنشطتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تتأثر أعمالها ونتائج عملياتها وأوضاعها المالية سلبًا بالتغيرات التي تطرأ على الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، التغيرات التي تطرأ على أسواق التجارة والتأمين.

(ب) تتأثر أسواق التجارة والتأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة بأحداث الاقتصاد الكلي الخارجة عن سيطرتنا، بما في ذلك تأثير التغيرات السلبية التي تطرأ على الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، وظروف سوق التجارة بشكل عام، والتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة، وإنفاق المستهلكين، ومعدلات التضخم، والضرائب العقارية والمصاريف التشغيلية الأخرى ومدى توافر التمويل وتكلفته. كان ولا يزال لأزمة كوفيد-١٩ العالمية تأثير سلبي وجوهري على دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي، لا يوجد ما يضمن القيمة المستقبلية لمحفظة المجموعة الموحدة.

(ج) سيكون عملاء الشركتين إما عملاء من الشركات أو من الأفراد. وبناءً على ذلك، فإن الانخفاض في عدد الأشخاص الذين ينتقلون إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وانخفاض الأعمال الجديدة بشكل عام، سيكون لهما تأثير سلبي جوهري على مبيعات العملاء الجدد للشركتين.

(د) تخضع قدرة الشركتين على جذب عملاء جدد لعدة عوامل تشمل ما يلي:

- تأثير جائحة كوفيد-١٩ العالمية المستمرة والقيود ذات الصلة (ترد تفاصيل إضافية عنها أدناه)؛
- الجاذبية المستمرة لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز للاستثمار والأعمال؛
- فعالية الحملات التسويقية للشركتين ومبادراتهما، فضلاً عن حملات ومبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- تقلبات أسعار الصرف العالمية؛
- العوامل التي قد تؤثر سلبًا على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ككل أو بشكل أكثر عمومية، مثل عدم الاستقرار السياسي، أو الاجتماعي، أو الظروف الاقتصادية العالمية، أو الهجمات الإرهابية، أو الكوارث الطبيعية.

١٣ -٥-٣ قد يؤثر الركود الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ العالمية المستمرة على أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها.

(أ) كان لتفشي جائحة كوفيد-١٩، جنبًا إلى جنب مع التدابير التي تهدف إلى التخفيف من زيادة انتشار فيروس كوفيد-١٩، مثل القيود المفروضة على السفر، وفرض الحجر الصحي، وإغلاق المتاجر وأماكن العمل لفترات طويلة، وإجراءات التباعد الاجتماعي وغيرها من القيود، تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية. كما كان لها تأثير سلبي على عمليات كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية وقد تستمر في التأثير سلبًا بشكل كبير على أعمال المجموعة الموحدة.

(ب) تجمع شركات التأمين معًا مخاطر حاملي وثائق التأمين من الأفراد/الشركات ومن خلال التوحيد وإدارة تلك المخاطر، تحقق أرباحًا من أقساط التأمين التي يدفعها حامل الوثيقة. وسيمثل خطر انقطاع الأعمال، على سبيل المثال، أثناء الجائحة التي نتج عنها تدابير الإغلاق العالمية، خطرًا أكبر بكثير مما كان متوقعًا لشركات التأمين، كما أن تسعير مثل هذا الحدث غير المتوقع يمثل مشكلة نظرًا لنقص البيانات لتحديد حجم المخاطر.

(ج) علاوة على ذلك، أدت الإجراءات المستمرة من الحكومات التي تحاول احتواء انتشار فيروس **كوفيد** -١٩ إلى عدد لا يحصى من التأثيرات من الدرجة الثانية والثالثة، مثل زيادة التأثير على سمعة شركات التأمين. وقد عانى قطاع التأمين من سمعة سيئة للعملاء، وقد سلطت الأزمة الضوء على العديد من بنود استبعاد الوباء/الجائحة من التغطية، مثل التأمين على السفر وانقطاع الأعمال، والتي لم يكن العملاء على علم بها في كثير من الأحيان.

(د) فيما يتعلق بالتأمين على الحياة، يمكن أن يؤثر العدد المرتفع للوفيات بشكل كبير على إحصاءات الوفيات وبالتالي على التزامات المخاطر لمنتجات التأمين على الحياة، على الرغم من وجود عدد من العوامل المعنية، مثل العمر والموقع والصحة العامة.

(هـ) شهدت الأسواق المالية تقلبات متزايدة أثناء الجائحة، وقد يكون لذلك آثار خطيرة على شركات التأمين ومحافظها الاستثمارية. وسيظل الانخفاض في قيمة الأسهم والأصول يمثل خطرًا كبيرًا على الأصول المقبولة والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على ملاءة شركة التأمين.

(و) إن مدى تأثير جائحة كوفيد-١٩ على المجموعة الموحدة غير مؤكد إلى حد كبير في الوقت الحالي ويعتمد على عدد من العوامل، مثل مدة الجائحة ومدى ملاءمة وفعالية التدابير التي اتخذتها السلطات للتصدي للجائحة. وقد يؤثر استمرار انتشار جائحة كوفيد-١٩ وحدوث أو تفاقم واحد أو أكثر من التطورات المذكورة أعلاه سلبًا وبصورة حادة على أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية ونتائج عملياتها.

١٣ -٥-٤ الاعتماد على بعض الموظفين الرئيسيين

يُعد بعض كبار الموظفين الإداريين في شركة دار التكافل وشركة وطنية ضروريين لتنفيذ استراتيجية أعمال

المجموعة الموحدة وعملياتها اليومية. وبالتالي، تواجه المجموعة الموحدة مخاطر تتعلق بقدرتها على الاستمرار في جذب كبار الموظفين الإداريين وغيرهم من الموظفين المهرة في الشركتين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم. وإذا غادر الموظفون الرئيسيون، فسوف يستغرق الأمر وقتًا للعثور على مرشحين مؤهلين بشكل مناسب ليحلوا محلهم. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت المجموعة الموحدة غير قادرة على الاحتفاظ بالأعضاء الرئيسيين من فريق الإدارة العليا على وجه الخصوص ولا يمكنها تعيين موظفين مؤهلين جدد في الوقت المناسب، فقد يكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على عملياتها التجارية.

١٣ -٥-٥ <u>قد لا تنجح شركة دار التكافل في تنفيذ استراتيجيتها التجارية</u>

سيستلزم التنفيذ الناجح لاستراتيجية شركة دار التكافل إدارة محافظها بشكل فعال، والقيام بمبادرات تطوير الأصول أو تعزيزها، والحصول على حاملي وثائق جدد، وجمع الأموال في الأسواق المالية أو أسواق الائتمان، والتعاون من جانب شركائها في الاستثمار وحاملي الوثائق والأطراف النظيرة الأخرى. وستؤدي إضافة منتجات جديدة وزيادة أحجام المحافظ أيضًا إلى زيادة تكاليف التشغيل وقد لا تتمكن من إدارة المحافظ المتزايدة بطريقة مربحة. وتعتمد قدرة شركة دار التكافل على تنفيذ استراتيجيتها بنجاح على عدة عوامل أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر، المنافسة التي تواجهها في أعمالها، والتي قد تؤثر على قدرتها على الحصول على أعمال جديدة بشروط مقبولة بالنسبة لها، وقدرة شركة دار التكافل على استبقاء الموظفين الرئيسيين. وليس هناك ما يضمن بأن شركة دار التكافل قادرة على تنفيذ جميع استراتيجيات أعمالها كما هو مخطط لها، وقد يؤثر إخفاقها في القيام بذلك سلبًا على أعمال شركة دار التكافل ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

١٣ -٥-٦ <u>خطر عدم تحقيق الاندماج لفوائده</u>

للاندماج المتوقع فوائد معينة كما هو موضح أعلاه. وقد لا تتحقق هذه الفوائد. فقد تواجه المجموعة الموحدة صعوبات في إدارة عملية الدمج بعد الانتهاء من عملية الاندماج القانونية. ويمكن أن تنشأ هذه الصعوبات بسبب ما يلي:

(أ) عدم القدرة على الدمج الكامل لعمليات ووظائف كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية؛
(ب) الإخفاق في الحفاظ على معنويات الموظفين وتحفيز الموظفين الرئيسيين؛
(ج) عدم وجود تقييم دقيق لتأثير الالتزامات على المجموعة الموحدة؛
(د) عدم وجود تقييم دقيق لديناميات السوق وتحدياته.

تمثل الأمور المشار إليها أعلاه مخاطر مالية وتشغيلية للمجموعة الموحدة. وبالتالي، قد لا تتمكن المجموعة الموحدة من تحقيق أوجه التآزر المتوقعة وبالتالي ستعاني من انخفاض الإيرادات وزيادة تكلفة الدمج والتأثير السلبي الشامل في النهاية على الربحية.

١٣-٦ المخاطر التنظيمية

١٣-٦-١ <u>قد يكون الإطار التنظيمي لأعمال التكافل عرضةً للتغيير</u>

لا يمكن لشركة دار التكافل وشركة وطنية التنبؤ بمحتويات أي تشريع مستقبلي يتم فرضه أو تنفيذه بواسطة المصرف المركزي أو الحكومة. وفي حين أن قانون التأمين ولوائحه التي تم تطبيقها مؤخرًا، وتلك التي سيتم تطبيقها في المستقبل، تهدف إلى تحسين سوق التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه غالبًا ما تكون آثار تطبيق هذه القوانين غير مؤكدة، وقد تحدث صعوبات أو تأخيرات عند تطبيقها، ولا يوجد ما يضمن بأن هذه القوانين واللوائح لن تفرض التزامات أكثر صعوبة على المجموعة الموحدة أو لن يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمالها ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

ليس هناك ما يضمن بأنه إذا تم فرض قوانين أو لوائح فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها المجموعة الموحدة، فلن يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليفها أو التأثير على التكاليف المرتبطة بأعمال التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يؤثر سلبًا على الطريقة التي تعمل بها المجموعة الموحدة أو يتسبب في تأثير سلبي وجوهري على نتائج عملياتها ووضعها المالي.

١٣-٦-٢ <u>المخاطر الناشئة عن الإجراءات الحكومية</u>

قد تتمتع السلطات الحكومية بدرجة عالية من حرية التصرف، وفي بعض الأحيان، تتصرف دون إشعار مسبق، وتتأثر أحيانًا باعتبارات سياسية أو تجارية. ويمكن أن يشمل هذا الإجراء الحكومي، من بين أمور أخرى، سحب الموافقات والتراخيص وتغيير المتطلبات الإجرائية ومتطلبات الامتثال. وقد يكون لأي إجراء يتم اتخاذه تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

١٤. معلومات إضافية

١٤-١ النظام الأساسي لشركة دار التكافل عند إتمام الاندماج

سوف يتضمن النظام الأساسي لشركة دار التكافل بعض التعديلات المقرر اقتراحها في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل، من بينها زيادة رأس المال، التي سيتم الموافقة عليه بموجب قرار خاص صادر عن الجمعية العمومية لشركة دار التكافل، حيث سيبلغ رأس مال شركة دار التكافل بعد إتمام الاندماج مبلغ 260,156,250 درهم إماراتي موزع على عدد 260,156,250 سهم (مرفق نسخه من مسودة النظام الأساسي بالملحق رقم ٥).

١٤-٢ نسبة مساهمة المواطنين الإماراتيين وغير الإماراتيين

في حال أصبح الاندماج نافذًا، وبناءً على قائمة مساهمي شركة دار التكافل وشركة وطنية كما في ١١ مارس ٢٠٢٢ (باعتباره آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة)، ستبلغ نسبة المساهمين الإماراتيين في شركة دار التكافل ٨٦,٩٠% بينما تبلغ نسبة المساهمين الأجانب ١٣,١٠%.

١٤-٣ العقود الجوهرية

بالإضـافة إلى العقود الأخرى التي تم إبرامها ضـمن السـياق الاعتيادي للأعمال، أبرمت شـركة دار التكافل الاتفاقيات التالية خلال العامين السابقين على تاريخ هذه الوثيقة، والتي تعد أو قد تعتبر اتفاقيات جوهرية:

١٤-٣-١ اتفاقية الاندماج

أبرمت شـركة دار التكافل وشـركة وطنية اتفاقية اندماج بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢ وتحدد اتفاقية الاندماج شـروط وأحكام الاندماج (بما في ذلك، على سـبيل المثال لا الحصـر، شـروط وأحكام الاندماج الواردة في الفقرة الخامسـة عشـر من هذه الوثيقة، والتزامات كل من شـركة دار التكافل وشـركة وطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاندماج. وتحتوي اتفاقية الاندماج على ضـمانات محدودة تم تقديمها من قبل كل من شـركة دار التكافل وشركة وطنية على أساس متبادل، بالإضافة إلى القيود المفروضة على تصريف الأعمال والقيود المفروضة فيما يتعلق بالتماس العروض التنافسـية من الأطراف الثالثة والتي تعد مألوفة بالنسـبة للاتفاقيات من هذا النوع. هذا ويجوز إنهاء اتفاقية الاندماج (مع إيقاف حقوق وتعهدات الأطراف بموجبها) في الحالات التالية، على سـبيل المثال لا الحصـر: (١) إذا تم إرسـال إشـعار يقضـي بالإنهاء من قبل أحد الأطراف إلى الطرف الآخر، بعد انتهاك الطرف الآخر لاتفاقية الاندماج، إذا كان لذلك الانتهاك تأثير سـلبي وجوهري على الطرف المُرسـل للإشـعار أو على الاندماج أو تنفيذه؛ أو (ب) عدم حلول تاريخ النفاذ في ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٢ أو قبله (أو أي تاريخ لاحق تتفق عليه شركة دار التكافل و شركة وطنية خطيًا)؛ أو (جـ) اتفاق شركة دار التكافل وشركة وطنية خطيًا على إنهاء اتفاقية الاندماج.

١٤-٣-٢ الاستحواذ على نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي–

في ٣١ مايو ٢٠٢٠، أبرمت شـركة دار التكافل اتفاقية شـراء الأسـهم. تحدد اتفاقية شـراء الأسـهم الشـروط والأحكام التي قامت شركة دار التكافل بموجبها بشراء رأس المال المصدر بالكامل لكل من نور للتكافل العام ونور للتكافل العائلي.

١٤-٤ الدعاوى القضائية

١٤-٤-١ دار التكافل - باستثناء ما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية لشركة دار التكافل، لم تشارك شركة دار التكافل أو أي عضـو في مجموعة دار التكافل في أي دعاوي قضـائية أو دعاوي تحكيم قد يكون لها، أو كان لها خلال الاثني عشـر شـهرًا السـابقة لتاريخ هذه الوثيقة، تأثير جوهري على الوضـع المالي لمجموعة دار التكافل كما لا توجد (بحسـب علم شـركة دار التكافل) أي دعاوي قضـائية معلقة أو مهدد برفعها ضـد أي عضـو من مجموعة دار التكافل.

١٤-٤-٢ وطنية - باستثناء ما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية لشركة وطنية، لم تشارك وطنية في أي دعاوي قضائية أو دعاوي تحكيم قد يكون لها، أو كان لها خلال الاثني عشـر شـهرًا السـابقة لتاريخ هذه الوثيقة، تأثير جوهري على الوضـع المالي لمجموعة وطنية كما لا توجد (بحسـب علم شـركة وطنية) أي دعاوي قضـائية معلقة أو مهدد برفعها ضد أي عضو من مجموعة وطنية.

١٤-٥ الضرائب

١٤-٥-١ تعد الملاحظات التالية ذات طابع عام وتستند إلى القوانين واللوائح والتفسيرات الضريبية المطبقة حاليًا وممارسات مصلحة الضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة كما في تاريخ هذه الوثيقة. وقد تتغير هذه القوانين واللوائح والتفسيرات والممارسات في المستقبل مما قد يؤثر على الملاحظات الواردة في هذا البند ١٤-٥ ولا يُقصد من التعليقات أن تشكل تحليلًا شاملًا لكافة الآثار الضريبية التي تنطبق على جميع المساهمين ولا تعد بديلًا للمشورة الضريبية الرسمية. فإذا كان لديك أي شك فيما يتعلق بوضعك الضريبي، فمن المستحسن أن تلتمس المشورة المهنية المستقلة.

١٤-٥-٢ يوجد حاليًا في إمارة دبي تشريع نافذ المفعول يؤسس لنظام ضريبي عام على الشركات من خلال قانون ضريبة الدخل في دبي لعام ١٩٦٩ومرسوم ضريبة الدخل في دبي لسنة ١٩٦٩ (بصيغته المعدلة). لكن لا يتم تطبيق النظام باستثناء ما يتعلق بالشركات العاملة في صناعة المواد الهيدروكربونية وبعض الصناعات الخدمية ذات الصلة وفروع البنوك الأجنبية العاملة في دبي. ولا يعرف ما إذا كان التشريع سيتم تطبيقه بشكل عام أو ضمن قطاعات صناعية أخرى في المستقبل أم لا. وبموجب التشريع الحالي، لا يوجد شرط للاقتطاع أو الخصم لصالح أو لحساب ضرائب الشركات في دولة الإمارات أو دبي فيما يتعلق بمدفوعات الفوائد أو الأصول على سندات الدين والأرباح الموزعة على الأسهم المملوكة. ولا توجد ضريبة على أرباح رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٤-٥-٣ يحفظ دستور دولة الإمارات العربية المتحدة للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتحديد حق زيادة الضرائب على أساس اتحادي لأغراض تمويل ميزانيتها. ولا يعرف حاليًا ما إذا كان هذا الحق سيُمارس في المستقبل أم لا.

١٤-٥-٤ أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة "اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي" مع العديد من البلدان.

١٤-٥-٥ في تاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٦، أعلن وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنه بموجب اتفاقية إطارية يتم تطبيقها على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ستقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨. وتم نشر التشريع الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة القاضي بإنفاذ هذه الاتفاقية الإطارية في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧ (مرسوم بقانون اتحادي رقم ٨ لسنة ٢٠١٧). وفي ١ أكتوبر ٢٠١٧، نشرت وزارة المالية أيضًا تشريعًا تنفيذيًا لتطبيق ضريبة الإنتاج بأثر فوري. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة المالية في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧ أنه تم اعتماد وتوقيع اللوائح التنفيذية الخاصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بصورة رسمية من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي. وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من نظام الضرائب الجديد على المستوى الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٤ -٥-٦ ولا توجد حاليًا ضرائب شخصية مفروضة على الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٤ -٥-٧ على الأفراد أو الشركات من المساهمين المقيمين للأغراض الضريبية في دول أخرى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يأخذوا بعين الاعتبار قوانين الضرائب الخاصة بتلك الدول، ومن المستحسن أن يطلب هؤلاء المساهمون المشورة الضريبية المهنية في الوقت المناسب للتأكد من الآثار الضريبية لتبادل الأسهم بموجب القوانين المحلية المعمول بها في تلك الدول.

١٤-٦ أحكام عامة

١٤ -٦-١ أعطت كي بي ام جي موافقتها الخطية على إصدار هذه الوثيقة مع إدراج اسمها بالصيغة وفي السياق الذي يرد فيها، ولم تسحب تلك الموافقة.

١٤ -٦-٢ أعطت ميليمان موافقتها الخطية على إصدار هذه الوثيقة مع إدراج اسمها بالوثيقة بالصيغة وفي السياق الذي يرد فيها، ولم تسحب تلك الموافقة.

١٤-٧ الوثائق والمستندات المتاحة للاطلاع والمراجعة

١٤ -٧-١ ستتوفر نسخ من المستندات التالية للاطلاع والمراجعة في المقر الرئيسي لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية خلال ساعات العمل الاعتيادية في أي يوم عمل قبل تاريخ النفاذ:

(أ) مسودة النظام الأساسي لشركة دار التكافل المقترح اعتماده في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل وأن يصبح نافذًا بعد إتمام الاندماج؛

(ب) القوائم المالية المدققة لشركة دار التكافل للسنوات المالية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة غير المدققة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١؛ و

(ج) القوائم المالية المدققة لشركة وطنية للسنوات المالية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والقوائم المالية الأولية الموحدة غير المدققة للفترة المنتهية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

١٥. شروط وأحكام الاندماج

١٥-١ الشروط المتعلقة بالاندماج

١٥ -١-١ يخضع تنفيذ الاندماج للشروط التالية:

(أ) إصدار القرارات الخاصة من ١ إلى ٦ في اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل (على النحو المبين في الملحق ٢).

(ب) إصدار القرارات الخاصة من ١ إلى ٦ في اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية (على النحو المبين في الملحق ٣).

(ج) اســتلام الموافقة (الموافقات) النهائية الخطية و/أو التأكيد النهائي الخطي، إذا لم يتم الحصــول عليها بالفعل بحلول تاريخ اتفاقية الاندماج أو قبله، بعدم وجود اعتراض من هيئة الأوراق المالية والســلع وفقاً للمادة رقم ٤٧ من قواعد الاستحواذ والاندماج فيما يتعلق بالاندماج وبما في ذلك ما يلي:

١. شــكل ومحتويات هذه الوثيقة (بما في ذلك إعلانات الدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العمومية المعنية لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية الموضحة في الملحقين ٢ و٣، على التوالي)؛
٢. قرارات شــركة دار التكافل الخاصــة (بما في ذلك التعديلات التي يتم إدخالها على مواد النظام الأســاســي لشركة دار التكافل)؛
٣. القرارات الخاصة لشركة وطنية؛
٤. إرسـال هذه الوثيقة وإعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشـركة دار التكافل وإعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية المُرسل إلى مساهمي شركة دار التكافل ومساهمي شركة وطنية، على التوالي)؛

(د) انقضاء فترة اعتراض الدائن على النحو المحدد في الجزء الثاني من الفقرة الخامسة عشر؛
(هـ) عدم إنهاء اتفاقية الاندماج وإعادة الهيكلة وفقًا لأحكامها الخاصة؛ و
(و) إصدار بيان من جانب:
١. مدقق حسابات شركة دار التكافل إلى مساهمي شركة دار التكافل؛ و
٢. مدقق حسابات شركة وطنية إلى مساهمي شركة وطنية.

وفي كل حالة، فيما يتعلق بأي أحداث جوهرية ربما تكون قد وقعت أثناء الاندماج فيما يتعلق بشــركة دار التكافل وشــركة وطنية، على الترتيب، وفقًا للمادة ٤٩(٦) من قواعد الاســتحواذ والاندماج، وهو ما يؤكد عدم وقوع أي من تلك الأحداث الجوهرية.

١٥-١-٢ عند إتمام الاندماج بعد التاريخ الذي أكدت فيه شركة دار التكافل للمصرف المركزي أنه يتعين عليها أن تتحول فيه إلى شركة قابضة، فيجب حينئذٍ الحصول على تمديد من المصرف المركزي.

١٥-١-٣ الحصول على تأكيد من المصرف المركزي أن الإجراء (فيما يتعلق بعملية تحويل وثائق التأمين) لم يعد مطلوباً.

١٥-١-٤ بعد اســتيفاء جميع الشــروط الســابقة، يجب أن يتقدم مجلس إدارة شــركة دار التكافل ومجلس إدارة شــركة وطنية بطلب للحصــول على شــهادة من هيئة الأوراق المالية والســلع ("**شــهادة الهيئة**") تتضــمن الموافقة على ما يلي:

(أ) الاندماج؛
(ب) انقضاء وحل شركة وطنية؛
(ج) زيادة رأس مال شركة دار التكافل؛ و
(د) إدخال تعديلات على النظام الأساسي لشركة دار التكافل.

١٥ -١-٥ ويجب أن يتقدم مجلس إدارة شـركة دار التكافل بطلب لهيئة الأوراق المالية والسـلع لإدراج الأسـهم الجديدة لشركة دار التكافل في سوق دبي المالي.

١٥ -١-٦ ويدخل الاندماج حيز النفاذ في تاريخ سريان شهادة الهيئة وفقًا لشروطها.

١٥-٢ المتطلبات الإجرائية المتعلقة بالاندماج

١٥ -٢-١ <u>الاندماج</u>

(أ) وفقًا لأحكام قانون الشـركات، يجب على مجلس إدارة شـركة دار التكافل ومجلس إدارة شـركة وطنية تقديم اتفاقية الاندماج المشروطة للجمعية العمومية المعنية للموافقة عليها بقرار خاص. كما يُشترط توافر الشروط التالية في الدعوة إلى انعقاد الجمعيتين العموميتين للنظر في الاندماج:

١. أن تكون مشفوعة بنسخة أو ملخص من اتفاقية الاندماج؛ و

٢. أن تبين اتفاقية الاندماج بوضـوح حق أي مسـاهم أو أكثر ممن يمتلكون ما لا يقل عن ٢٠ % من رأس مال الشركة المعنية والذين عارضوا الاندماج، في الطعن على الاندماج لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوم من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على اتفاقية الاندماج.

(ب) يجب على كل من شـركة دار التكافل وشـركة وطنية إخطار دائنيهما خلال عشـرة أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على الاندماج، ويشترط في هذا الإخطار ما يلي:

١ أن يبين أن نيّة الشركة المعنية هي الاندماج مع الشركة الأخرى؛

٢ أن يُرسَل بصورة خطية إلى كل دائن للشركة لإخطاره بالاندماج؛

٣ أن ينشـر في صحيفتين محليتين يوميتين تصـدران في دولة الإمارات العربية المتحدة وتكون إحداهما باللغة العربية؛ و

٤ أن ينص على حق أي من دائني هاتين الشـركتين وحاملي سـندات أو صـكوك وأي شـخص معني في الاعتراض على الاندماج لدى المقر الرئيسي للشركة، وتسليم هيئة الأوراق المالية والسلع نسخة من الاعتراض شريطة أن يتم ذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الإخطار.

(ج) يجوز للدائن الذي يخطر شـركة دار التكافل أو شـركة وطنية باعتراضـه وفقًا للفقرة (٤) أعلاه ولم يتم سـداد مسـتحقاته من جانب الشـركة المعنية خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الإخطار أن يتقدم بطعن أمام المحكمة المختصة، للحصول على حكم بوقف الاندماج.

(د) وإذا ثبت للمحكمة، عند التقدم إليها بطلب لوقف الاندماج، أن الاندماج سيضر بمصالح مقدم الطلب بشكل غير مشروع، جاز لها أن تصدر حكمًا بوقف الاندماج مع مراعاة أية شروط أخرى تراها ملائمة.

(هـ) ويظل الاندماج موقوفًا ما لم يتنازل المعترض عن اعتراضه أو تقضي المحكمة برفضه بحكم بات أو تقوم شركة دار التكافل أو شركة وطنية (حسب الاقتضاء) بسداد الدين إذا كان حالًا أو بتقديم ضمانات كافية للوفاء به إذا كان آجلًا.

(و) في حالة عدم تقديم اعتراض أو تسوية أي اعتراضات، فإن على الشركات القيام بما يلي:

١ تقديم طلب إلى الهيئة للموافقة عليه؛

٢ تقديم طلب إلى مسجل الشركات في وزارة الاقتصاد الإماراتية لتعديل سجلات شركة دار التكافل ذات الصلة في السجل التجاري؛ و

٣ نشر قرار زيادة رأس المال في الجريدة الرسمية.

(ز) يجب على السلطة المختصة تسجيل انقضاء وحل شركة وطنية وإخطار هيئة الأوراق المالية والسلع بذلك.

١٥-٢-٢ <u>نقل وثائق التأمين نتيجة الاندماج:</u>

(أ) على الشركتين نشر قرار الاندماج في الجريدة الرسمية والسماح لحاملي الوثائق بمراجعة اتفاقية الاندماج من خلال عرضها في مقرها الرئيسي لمدة خمسة عشر يومًا من تاريخ نشر قرار الاندماج في الجريدة الرسمية.

(ب) يحق لأي من حاملي وثائق التأمين تقديم اعتراض خلال خمسة واربعون يومًا من تاريخ النشر. وفي حالة تقديم اعتراض، سيكون أمام المصرف المركزي ٣٠ يومًا من تاريخ تقديم الاعتراض للتوصل إلى تسوية بين المعترض والشركتين.

(ج) في حالة عدم التوصل إلى تسوية، يحق للمعترض إحالة الأمر إلى المحكمة. ولا تمنع هذه الإحالة إتمام الاندماج ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك.

١٥-٣ **تنفيذ الاندماج [وفقاً للمواد ٤٨ و ٤٩ من قواعد الاستحواذ والاندماج]**

١٥-٣-١ عين مجلس إدارة شركة دار التكافل لجنة الاندماج من السادة المذكورين أدناه:

أ. السيد/ شهاب أحمد لطفي هرموزي (نائب الرئيس)؛و
ب. السيد/ عبدالله مالك عسيران(عضو).

١٥-٣-٢ عين مجلس إدارة شركة وطنية لجنة الاندماج من السادة المذكورين أدناه:

أ. المهندس/أسامة محمد البرواني (نائب الرئيس)؛و
ب. السيد/يوسف سامي العلمي (عضو).

١٥-٣-٣ وافق كلاً من مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية خلال الاجتماعات المجلس الخاصة بكل منهم والمنعقدة بتواريخ ١٠يونيو ٢٠٢١ وتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢١على التوالي على عملية الاندماج وعلى طريقه تنفيذها والشروط والإجراءات وجدولها الزمني، وعند الموافقة على عملية الاندماج قام كلاً من مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية بالأخذ بعين الاعتبار بشكل مفصل تقرير المقيم المستقل لشركة دار التكافل وشركة

وطنية، يرد ملخص التقرير بالملحق رقم ٤.

١٥ -٣-٤ بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢ قام كلاً من مجلس إدارة شـركة دار التكافل ومجلس إدارة شـركة وطنية بإبرام اتفاقية الاندماج التي تبين الشروط والأحكام المتعلقة بعملية الاندماج بما في ذلك:

أ. اسم وعنوان رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة لمجموعة الشركات؛ و
ب. معدل التبادل والتأكيد على اصدار الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل.

١٥ -٣-٥ لا يجوز اتمام عملية الاندماج دون الحصـول على الموافقات اللازمة من الهيئة والمصـرف المركزي لذلك قامت كلاً من شـركة دار التكافل وشـركة وطنية بتقديم الطلب مصحوباً بكافة الوثائق المطلوبة الى الهيئة والمصـرف المركزي وأصـدر المصـرف المركزي الموافقة المطلوبة على الاندماج كما أصـدرت الهيئة الموافقة المبدئية على الاندماج.

ذ

الملحق رقم ١
التعريفات

يكون للمصطلحات التالية الواردة في هذه الوثيقة المعاني المبينة قرينها، ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

سوق أبو ظبي للأوراق المالية	يعني سوق أبو ظبي للأوراق المالية
الدرهم	الدرهم الإماراتي
يوم العمل	أي يوم باستثناء أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة
المصرف المركزي	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
المجموعة الموحدة	شركة دار التكافل أو الأعمال الموحدة لأعمال ممجموعة دار التكافل ومجموعة وطنية (عقب إتمام الاندماج)، حسبما يقتضي السياق
السجل التجاري	السجل التجاري لدى دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة دبي
الشركتان أو الشركتين	شركة دار التكافل وشركة وطنية أو إحداهما، حسبما يقتضي السياق
قانون الشركات	المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية
شركة دار التكافل	شركة دار التكافل ش.م.ع
النظام الأساسي لدار التكافل	يعني النظام الأساسي لشركة دار التكافل
مجلس إدارة دار التكافل	يعني أعضاء تم تعيينهم في مجلس إدارة شركة دار التكافل
الجمعية العمومية لدار التكافل	تعني اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل الذي سيتم انعقاده بخصوص من بين أمور أخرى الموافقة على الاندماج وزيادة رأس مال شركة دار التكافل
مجموعة دار التكافل	تعني شركة دار التكافل والشركات التابعة لمجموعة دار التكافل
مساهمي شركة دار التكافل	يعني حاملي أسهم شركة دار التكافل أو (حسب ما يقتض سياق النص)
أسهم شركة دار التكافل	يعني الأسهم بقيمة اسمية ١,٠٠ درهم إماراتي لكل منها في رأس مال شركة دار التكافل
سوق دبي المالي	يعني سوق دبي المالي
تاريخ النفاذ	التاريخ الذي تصبح فيه شهادة هيئة الأوراق المالية والسلع نافذة وفقًا للشروط المنصوص عليها فيها
الإمارات دبي الوطني كابيتال	الإمارات دبي الوطني كابيتال ليميتد، مركز دبي المالي الدولي، الجناح الغربي، الطابق ١٢، مبنى البوابة، ص.ب. ٥٠٦٧١٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة
معدل التبادل	نسبة التحويل المنصوص عليها في الفقرة ٨- ٢ من هذه الوثيقة
المستشارين الماليين	الإمارات دبي الوطني كابيتال ليميتد
مجلس التعاون الخليجي	منطقة مجلس التعاون الخليجي
اجتماع الجمعية العمومية	اجتماع الجمعية العمومية لشركة دار التكافل و/أو اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية، حسبما يقتضي السياق
الحكومة	حكومة دبي

ذ

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
قانون التأمين	القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله ، بحسب ما يطرأ عليه بين الحين والآخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التعديلات التي تتم بموجب (١) القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله؛ (٢) القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل أحكام محددة من القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله؛ و(٣) قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ فيما يتعلق باللائحة التنفيذية
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد	كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، المستوى ١٣، برج بوليفارد بلازا ١، بوليفارد محمد بن راشد، ص. ب. ٣٨٠٠، وسط المدينة، دبي، الإمارات العربية المتحدة
المستشارين القانونيين	هادف ومكتب إبراهيم ومشاركوه
الإدراج	إدراج الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل التي سيتم إصدارها فيما يتعلق بالاندماج في سوق دبي المالي
الاندماج	عملية الاندماج المقترحة لشركتي دار التكافل ووطنية وفقا للمادة ٢٨٥(١) من قانون الشركات
قواعد الاستحواذ والاندماج	قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨/ر.م) لعام ٢٠١٧ بشأن قواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة.
اتفاقية الاندماج	الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢ بين شركة دار التكافل وشركة وطنية التي تحدد الشروط والأحكام، وحقوق الأطراف والتزاماتهم فيما يتعلق بالاندماج وتنفيذه.
ميليمان	ميليمان، ذ.م.م، ليبرتي هاوس، الوحدة ٥١١، المستوى ٥، مركز دبي المالي الدولي، ص.ب.٥٠٦٧٨٤، دبي
الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل	الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل المقرر إصدارها، والمقيدة على أنها مدفوعة بالكامل، إلى المساهمين في شركة وطنية وفقاً للاندماج، حسبما يقتض السياق
نور للتكافل العائلي	تعني نور للتكافل العائلي (ش.م.ع)؛ شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل شركة دار التكافل
نور للتكافل العام	تعني نور للتكافل العام (ش.م.ع)؛ شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل شركة دار التكافل
تاريخ القيد / التسجيل	نهاية العمل (حسب توقيت دولة الإمارات العربية المتحدة) في ٢٢ ابريل ٢٠٢٢ ، باعتباره آخر تاريخ للتداول قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية
الدولة المحظورة	أي دولة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل فيها إصدار الأسهم الجديدة في شركة دار التكافل انتهاكًا للقانون أو اللوائح المعمول بها في تلك الدولة (ولدرء الشك، لا تعد الولايات المتحدة دولة محظورة)

الهيئة	هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة
شهادة الهيئة	يقصد بها المعنى المبين في الفقرة ١٥- ١
القرار الخاص	القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية المعنية
الإمارات / الإمارات العربية المتحدة	دولة الإمارات العربية المتحدة
شركة وطنية	تعني الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع
النظام الأساسي لشركة وطنية	تعني النظام الأساسي لشركة وطنية
مجلس إدارة شركة وطنية	يعني مجلس إدارة شركة وطنية
الجمعية العمومية لشركة وطنية	تعني اجتماع الجمعية العمومية لشركة وطنية الذي سيتم انعقاده من بين عدة أمور للموافقة على الاندماج وحل شركة وطنية
مجموعة وطنية	تعني شركة وطنية وكل شركة تابعة لمجموعة وطنية بالإضافة إلى فروعها
مساهمي شركة وطنية	يعني حاملي أسهم شركة وطنية من وقت إلى آخر
أسهم شركة وطنية	تعني الأسهم بقيمة اسمية ١,٠٠ درهم للسهم في رأس مال شركة وطنية

ذ

الملحق رقم ٢

إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية لشركة دار التكافل ش.م.ع

يتشرف مجلس إدارة شركة دار التكافل ش.م.ع ("**الشركة**") بدعوة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية، المقرر عقده يوم الاثنين الموافق ٢٥ ابريل ٢٠٢٢ في تمام الساعة ١ بعد الظهر وذلك بالمشاركة عن بعد/الكترونياً باستخدام خاصية التواصل المرئي اللحظي والتصويت الالكتروني أثناء انعقاد الاجتماع للنظر في جدول الأعمال التالي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتصديق عليه.

٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتصديق عليه.

٣. سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتصديق عليه.

٤. مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتصديق عليهما.

٥. الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديدها عن السنة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

٨. إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

٩. إبراء ذمة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

١٠. تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية التي سوف تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتحديد أتعابهم.

١١. تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

١٢. اعتماد تعيين السيد/ مروان أحمد لطفي هرموزي عضواً بمجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل السيدة/ ميثاء محمد الشريف الهاشمي.

وفيما يتعلق بالاندماج مع شركة الوطنية للتكافل "وطنية" ش.م.ع الاطلاع والموافقة بموجب قرار خاص، على ما يلي:

١ عملية الاندماج المزمع إتمامها ("**الاندماج**") بين كلاً من الشركة وشركة الوطنية للتكافل "وطنية" ش.م.ع

ذ

("**وطنية**") عن طريق الضم وفقًا لأحكام المادة ٢٨٥(١) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية ("**القانون**")، من خلال إصدار 0.734375 سهم جديد في الشركة مقابل كل 1 سهم من أسهم شركة وطنية، وفقًا لشروط وأحكام الاندماج.

٢ شروط اتفاقية الاندماج المبرمة بين الشركة ووطنية وفقًا لأحكام المادة ٢٨٥(١) والمادة ٢٨٧(١) من القانون والجدول الزمني للاندماج.

٣ تقرير التقييم الصادر عن كي بي ام جي (المقيّم المستقل)، بشأن التقييم المستقل لأصول الشركة وشركة دار التكافل.

٤ القرارات التالية والتعديلات اللاحقة على النظام الأساسي للشركة فور دخول الاندماج حيز التنفيذ:

(أ) زيادة رأس مال الشركة من مبلغ 150,000,000 درهم إماراتي إلى مبلغ 260,156,250 درهم إماراتي، وفقًا لشروط وأحكام الاندماج اعتبارًا من تاريخ نفاذ الاندماج؛

(ب) تعديل المادة 7 من النظام الأساسي للشركة لتعكس زيادة رأس مال الشركة الموضح في الفقرة (أ) أعلاه؛ و

(ج) الموافقة على النظام الأساسي المعدل للشركة كما هو منشور على الموقع الإلكتروني للشركة وكما تم تحميله على بوابة سوق دبي المالي، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية.

٥ انتخاب سبعة أعضاء في مجلس إدارة الشركة لمدة ثلاث سنوات، واعتبارًا من سريان الاندماج، يكون هؤلاء الأعضاء:

(أ) الدكتور/ علي سعيد بن حرمل الظاهري

(ب) الدكتور/ محمد بن علي البرواني

(ت) المهندس/ أسامة محمد البرواني

(ث) السيد/ شهاب أحمد لطفي هرموزي

(ج) السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري

(ح) السيد/ محمد نائل الشامسي

(خ) السيد/ عبدالله مالك عسيران

٦ تفويض مجلس إدارة الشركة، أو أي شخص يفوضه مجلس الادارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضروريًا لتنفيذ أي من القرارات سالفة الذكر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) التقدم بطلب للحصول على شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع لإعلان نفاذ اندماج الشركة وشركة وطنية، وزيادة رأس المال والتعديلات اللاحقة على النظام الأساسي للشركة؛ و(ب) التقدم بطلب لإدراج الأسهم العادية الجديدة

ذ

للشركة في سوق دبي المالي؛ و(ج) التواصل والتفاوض مع أي شخص أو كيان (سواء كان رسميًا أو غير رسمي) داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، واعتماد هذه القرارات واتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ الاندماج.

ملاحظات:

١. يمكن الاطلاع على نشرة المساهمين ("**نشرة المساهمين**") الموضح بها وصف عملية الاندماج والأعمال الموحدة لشركتي دار التكافل ووطنية بعد إتمام عملية الاندماج على الموقع الالكتروني لشركة دار التكافل www.DAT.ae أو الحصول على نسخ منها (مجانًا) من مقرا لشركة دار التكافل في سوق التجارة العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢. بناءً علي توجيهات هيئة الاوراق المالية والسلع، علي مساهمي الشركة الذين سيحضرون الاجتماع عن بعد تسجيل حضورهم من خلال الرابط الالكتروني (www.smartagm.ae) لدى المسجل للتمكن من التصويت علي بنود الجمعية العمومية إلكترونيا. يفتح باب التسجيل الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأحد الموافق ٢٤ إبريل ٢٠٢٢ ويغلق في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الاثنين ٢٠٢٢/٤/٢٥. وللتسجيل الالكتروني يجب علي حاملي التوكيلات زيارة الموقع الالكتروني (www.smartagm.ae) وإرسال نسخة من التوكيلات علي البريد الالكتروني IR@dat.ae مع الاسم ورقم الهاتف المتحرك لاستلام رسائل نصية للتسجيل.

٣. يجوز لمن له حق حضور الجمعية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (٥%) خمسة بالمئة من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانونا. (على أن يتم مراعاة الاشتراطات الواردة بالبندين ١ و٢ من المادة رقم (٤٠) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة).

٤. يجب على كل مساهم سوف يحضر عنه وكيل أن يقدم التوكيلات وأي مستندات داعمة عند التسجيل عن طريق الرابط الالكتروني www.smartagm.ae. يمكن للمساهمين تعيين السادة التالية أسماؤهم وفقا لمتطلبات البند (٤) من المادة رقم (٤٠) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة :

٥. مكتب عبد الرحمن لوتاه هاتف رقم 04-2944111 البريد الالكتروني secretary@lootahlaw.ae

٦. يتعين أن يكون توقيع المساهم الوارد في الوكالة المشار إليها في البند (٤) هو التوقيع المعتمد من/لدى أحد الجهات التالية، وعلى الشركة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من ذلك.

ت. الكاتب العدل.

ث. غرفة تجارة أو دائرة اقتصادية بالدولة.

ج. بنك أو شركة مرخصة بالدولة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منهما.

ح. أي جهة أخرى مرخص لها للقيام بأعمال التوثيق.

ذ

٧. يكون مالك السهم المسجل في يوم الجمعة الموافق ٢٠٢٢/٤/٢٢ هو صاحب الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

٨. يجوز لأي شخص اعتباري تفويض أحد ممثليه أو مديريه لتمثيله في اجتماع الجمعية العمومية بموجب قرار صادر عن مجلس إدارته أو اي جهة مماثلة له، ويكون للممثل المفوض المذكور الصلاحيات المحددة بموجب قرار التفويض.

٩. لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره إلكترونياً مساهمون يمثلون نصف (٥٠%) رأسمال الشركة على الأقل بالأصالة أو بالوكالة. وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول، سوف ينعقد اجتماع الجمعية العمومية في اجتماعه الثاني يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٥/٩ ويكون الاجتماع الثاني صحيحًا أياً كانت نسبة المساهمين الحاضرين فيه.

١٠. تتوفر القوائم المالية للشركة وتقرير الحوكمة للمساهمين على الموقع الالكتروني لكل من الشركة (http://www.DAT.ae/ar-ae/investor-relations) وسوق دبي المالي (http://www.dfm.ae/market-data/market-data-overview).

١١. يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الأوراق المالية والسلع (https://www.sca.gov.ae/en/services/minority-investorprotection.aspx) للاطلاع على دليل هيئة الأوراق المالية والسلع لحقوق المستثمرين في الأوراق المالية.

١٢. يجوز لأي مساهم أو مساهمين يحملون نسبة لا تقل عن (٢٠%) من رأس مال الشركة أن يعترضوا على الإندماج أو يطعنوا على قرار الجمعية العمومية الصادر بالموافقة على الاندماج أمام المحكمة المختصة خلال (٣٠) يوم من تاريخ صدور القرارات الخاصة الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية هذا بموجب المادة ٢٨٧(٢)(ب) من القانون.

١٣. وفقًا للقانون والنظام الأساسي للشركة، القرار الخاص يستلزم موافقة المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ذ

الملحق رقم ٣

إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة الوطنية للتكافل "وطنية" ش.م.ع

يتشرف مجلس إدارة شركة الوطنية للتكافل "وطنية" ش.م.ع ("**الشركة**") بدعوة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية، المقرر عقده يوم الاثنين الموافق ٢٥ ابريل ٢٠٢٢ في تمام الساعة ١١ صباحًا وذلك بالمشاركة عن بعد/الكترونياً باستخدام خاصية التواصل المرئي اللحظي والتصويت الالكتروني أثناء انعقاد الاجتماع للنظر في جدول الأعمال التالي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

٢. سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

٣. سماع تقرير مدققي الحسابات عن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

٤. مناقشة واعتماد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

٥. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في٢٠٢١/١٢/٣١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

٦. إبراء ذمة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

٧. إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

٨. الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

٩. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

١٠. تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية التي سوف تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتحديد أتعابهم.

وفيما يتعلق بالاندماج مع شركة دار التكافل ش.م.ع الاطلاع والموافقة بموجب قرار خاص على ما يلي:

١. عملية الاندماج المزمع إتمامها ("**الاندماج**") بين الشركة وشركة دار التكافل ش.م.ع ("**دار التكافل**") عن طريق الضم وفقًا لأحكام المادة ٢٨٥(١) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية ("**القانون**")، من خلال إصدار 0,734375 سهم من الأسهم الجديدة لشركة دار التكافل مقابل كل (١) سهم من أسهم الشركة ("**معدل تبادل الأسهم**")، وفقًا لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج.

ذ

٢. اتفاقية الاندماج المبرمة بين الشركة وشركة دار التكافل وفقًا لأحكام المادة ٢٨٥(١) والمادة ٢٨٧(١) من القانون والجدول الزمني للاندماج.

٣. تقرير التقييم الصادر عن شركة كي بي ام جي (المقيّم المستقل)، بشأن التقييم المستقل لأصول الشركة وشركة دار التكافل.

٤. حل الشركة، وفقًا لشروط الاندماج وأحكامه، اعتبارًا من تاريخ سريان الاندماج، وإنهاء الشخصية الاعتبارية للشركة، وأن تصبح شركة دار التكافل الخلف القانوني للشركة في جميع حقوقها والتزاماتها.

٥. تفويض مجلس إدارة الشركة وأي شخص مُفوض من قبل مجلس إدارة الشركة في اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ أي من القرارات الواردة أعلاه بما في ذلك دون الحصر التقدم بطلب لاستصدار شهادة صادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع تفيد إتمام الاندماج وانقضاء وحل الشركة، كما يفوض لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعديل السجلات وقيد الاندماج مع جميع الجهات أو الأشخاص سواء الرسمية أو غيرها بما في ذلك تسجيل أن شركة دار التكافل ستصبح الخلف القانوني في جميع حقوق والتزامات الشركة.

ملاحظات:

١- يمكن الاطلاع على نشرة المساهمين ("**نشرة المساهمين**") الموضح بها وصف عملية الاندماج والأعمال الموحدة لشركتي دار التكافل والشركة بعد إتمام عملية الاندماج على الموقع الالكتروني للشركة www.Watania.com أو الحصول على نسخ منها (مجانًا) من مقر الشركة في برج نادي الجزيرة الرياضي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

٢- يمكن للمساهمين التسجيل والتصويت على القرارات من خلال رابط الكتروني www.smartagm.ae لدى المسجل، ويفتح باب التسجيل في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأحد الموافق ٢٠٢٢/٤/٢٤ ويغلق باب التسجيل في الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٤/٢٥.

٣- يجوز لمن له حق حضور الجمعية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (٥%) خمسة بالمئة من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانونا. (على أن يتم مراعاة الاشتراطات الواردة بالبندين ١ و٢ من المادة رقم (٤٠) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة).

٤- يجب على أي وكيل عن مساهم أن يرسل التوكيلات عن طريق البريد الإلكتروني إلى بنك أبوظبي الأول (المنظم للاجتماع) وأي مستندات داعمة إلى البريد الإلكتروني التالي (IS@bankfab.com) ويذكر رقم الهاتف المحمول الخاص به حتى يتمكن المنظم من التحقق وإرسال بواسطة خدمة الرسائل النصية (SMS) اسم المستخدم وكلمة السرّ لإكمال التسجيل.

٥- يتعين أن يكون توقيع المساهم الوارد في الوكالة المشار إليها في البند (٤) هو التوقيع المعتمد من/لدى أحد الجهات التالية، وعلى الشركة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من ذلك.

أ. الكاتب العدل.

ب. غرفة تجارة أو دائرة اقتصادية بالدولة.

ذ

ت. بنك أو شركة مرخصة بالدولة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منهما.
ث. أي جهة أخرى مرخص لها للقيام بأعمال التوثيق.

٦- يكون مالك السهم المسجل في يوم الجمعة الموافق ٢٠٢٢/٤/٢٢ هو صاحب الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

٧- يجوز لأي شخص اعتباري تفويض أحد ممثليه أو مديريه لتمثيله في اجتماع الجمعية العمومية بموجب قرار صادر عن مجلس إدارته أو اي جهة مماثلة له، ويكون للممثل المفوض المذكور الصلاحيات المحددة بموجب قرار التفويض.

٨- لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره إلكترونياً مساهمون يمثلون نصف (٥٠%) رأسمال الشركة على الأقل بالأصالة أو بالوكالة. وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول، سوف ينعقد اجتماع الجمعية العمومية في اجتماعه الثاني يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٥/٩ ويكون الاجتماع الثاني صحيحًا أياً كانت نسبة المساهمين الحاضرين فيه.

٩- تتوفر القوائم المالية للشركة وتقرير الحوكمة للمساهمين على الموقع الالكتروني لكل من الشركة (https://www.watania.ae/) وسوق أبوظبي للأوراق المالية (https://www.adx.ae/English/Pages/Markets/default.aspx)

١٠- يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الأوراق المالية والسلع (https://www.sca.gov.ae/en/services/minority-investorprotection.aspx) للاطلاع على دليل هيئة الأوراق المالية والسلع لحقوق المستثمرين في الأوراق المالية.

١١- يجوز لأي مساهم أو مساهمين يحملون نسبة لا تقل عن (٢٠%) من رأس مال الشركة أن يعترضوا على الاندماج أو يطعنوا على قرار الجمعية العمومية الصادر بالموافقة على الاندماج أمام المحكمة المختصة خلال (٣٠) يوم من تاريخ صدور القرارات الخاصة الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية هذا بموجب المادة ٢٨٧(٢)(ب) من القانون.

١٢- وفقًا للقانون والنظام الأساسي للشركة، القرار الخاص يستلزم موافقة المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ذ

الملحق رقم 4
ملخص تقرير التقييم المستقل

في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠، قامت كل من شركة دار التكافل ش.م.ع. (دار التكافل) وشركة الوطنية للتكافل ش.م.ع (وطنية) معاً بتعيين كي بي إم جي، بصفتها جهة تقييم مستقلة متخصصة، لإجراء تقييم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لشركتي دار التكافل وشركة وطنية، وذلك بغرض مساعدة مجلس إدارة كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية في تحديد قيمة التبادل العادلة. وفي ٢٧ مايو ٢٠٢١، أصدرت كي بي إم جي تقرير التقييم (تقرير التقييم) مقدماً إلى مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية. تم إعداد تقرير التقييم وفقًا للمادة (١١٨) من قانون الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

توصل مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية إلى تقدير بأن القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من أسهم شركة دار التكافل تتراوح بين ١٢٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم إلى ١٣٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم، وأن القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من أسهم شركة وطنية تتراوح بين ٨٩,٠٠٠,٠٠٠ درهم إلى ٩٩,٠٠٠,٠٠٠ درهم.

عقب إجراء مفاوضات تجارية تفصيلية، وافق كل من مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية على شروط الصفقة، بما في ذلك **نسبة التبادل** (كما هو مبين أدناه) في الاجتماعين المنعقدين بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٢١ و١٣ يونيو ٢٠٢١، على التوالي. وفي إطار الموافقة على شروط الصفقة، قام مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية بالنظر في العمل الذي قامت به شركة كي بي إم جي وفي تقرير التقييم الذي يدعم نسبة التبادل التي توصّل إليها مجلس إدارة شركة دار التكافل ومجلس إدارة شركة وطنية.

أوصى مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية مساهمي الشركتين بأن تقوم شركة دار التكافل بإصدار ١١٠,١٥٦,٢٥٠ سهم جديد إلى مساهمي شركة وطنية مقابل تحويل ١٠٠٪ من رأسمال شركة وطنية. وبهذا تكون نسبة التبادل هي إصدار ٠.٧٣٤٣٧٥ سهم جديد مقابل ١ سهم من شركة وطنية (**نسبة التبادل**).

تستند **نسبة التبادل** إلى قيم الأصول الصافية المخفضة بالكامل لأسهم شركة دار التكافل وشركة وطنية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تم الاتفاق على **نسبة التبادل** بين شركة دار التكافل وشركة وطنية بعد مفاوضات تجارية تفصيلية. وخلال هذه المفاوضات التجارية، نظر مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية بالتفصيل في العمل الذي قامت به شركة كي بي إم جي بصفتها إخصائي تقييم مستقل وكذلك في العمل الذي قام به استشاريون آخرون. وعند التفاوض على **نسبة التبادل**، استند مجلس إدارة شركة دار التكافل وشركة وطنية إلى: (١) تقرير التقييم؛ و(٢) المشورة والمساعدة المقدمة من مستشاريهما الماليين؛ و(٣) مراجعة المعلومات المالية والقانونية وحسابات التأمين الاكتوارية بالعناية الواجبة النافية

ذ

للجهالة فيما يتعلق بأعمال شركة دار التكافل وشركة وطنية.

لأغراض تقييم شركة دار التكافل وشركة وطنية وإعداد تقرير التقييم، استعرضت شركة كي بي إم جي المعلومات المقدمة لها من شركة دار التكافل وشركة وطنية، وقامت بتحليلها بما يتضمن عدة أمور، من بينها ما يلي:

- البيانات المالية الموحدة والمدققة لشركة دار التكافل وشركة وطنية للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ والتي تم إعدادها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- حسابات الإدارة غير المدققة لشركة دار التكافل وشركة وطنية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- خطط العمل الخاصة بشركة دار التكافل وشركة وطنية التي أعدتها إدارتهما؛
- المعلومات الأخرى ذات الصلة المقدمة إلى شركة كي بي إم جي بناءً على طلبها من قبل إدارة كل من شركة دار التكافل وشركة وطنية؛
- المناقشات التي تمت مع الإدارة العليا لشركة دار التكافل وشركة وطنية ومجلس إدارتهما؛
- تقييم الأصول العقارية والأصول غير العقارية والاستثمارات لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية المقدّم من قبل إدارة كل منهما. تم إجراء تقييم الأصول العقارية من قبل خبير تقييم خارجي؛
- تقارير حسابات التأمين الاكتوراية بالعناية الواجبة النافية للجهالة وتوقعات الملاءة المالية لشركة دار التكافل وشركة وطنية المقدّمة من قبل خبير تقييم خارجي؛ بالإضافة إلى التقارير المالية والقانونية بالعناية الواجبة النافية للجهالة لكل من شركة دار التكافل وشركة وطنية.

ذ

ملحق رقم ٥

ملحق تعديل النظام الأساسي

ملحق تعديل النظام الأساسي

لشركة دار التكافل ش.م.ع

تأسست **شركة دار التكافل ش.م.ع**، شركة مساهمة عامة في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب الرخصة التجارية رقم ٦١٤٢٠٢ (**"الشركة"**).

بتاريخ **[●]** انعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على الاندماج مع شركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع وتعديل أحكام النظام الأساسي (**"النظام الأساسي"**) لزيادة رأس مال ليصبح مئتان وستون مليون ومائة وستة وخمسون ألف ومائتان وخمسون (260,156,250) درهم إماراتي بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة.

بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة، فإن المادة رقم ٧ من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على ما يلي:

"حُدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره مئة مليون (150,000,000.000) درهم موزعة على مئة و خمسون مليون سهم بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد (١) لكل سهم، وتكون جميع أسهم الشركة من نفس المرتبة ومتساوية من كافة النواحي في الحقوق والالتزامات."

تلغى بأكملها وتستبدل بالآتي:

"حُدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ مئتان وستون مليون ومائة وستة وخمسون ألف ومائتان وخمسون (260,156,250) درهم إماراتي موزع على مئتان وستون مليون ومائة وسته وخمسون الف ومائتان وخمسون (260,156,250) سهم بقيمة إسمية مقدارها (١) درهم واحد، جميعها أسهم نقدية تم الوفاء بقيمتها كاملة، وجميع أسهم

Amendment of the Articles of Association

Dar Al Takaful PJSC

Dar Al Takaful PJSC, a public joint stock company established in the Emirate of Dubai, United Arab Emirates, under commercial license No. 614202 (the "**Company**").

On [●], a general assembly meeting of the Company was held to approve the merger between the Company and National Takaful Company (Watania) PJSC, pursuant to which it was approved to amend the Company's articles of association ("**AoA**") and to increase the Company's capital to two hundred and sixty million, one hundred and fifty-six thousand and two hundred and fifty dirhams (AED 260,156,250/-) subject to, obtaining all required approvals from the appropriate authorities for the merger and the amendment of the Articles of association.

After obtaining the necessary authorities' approvals, article 7 of the AoA of the Company which states:

"*The Company's capital has been affixed at One Hundred Million UAE Dirhams (AED 150,000,000/-), divided over One Hundred and Fifty Million shares whose face value is one UAE Dirham (AED 1/-) each. All Company shares shall be of the same class, identically equal in rights and obligations in every respect.*"

be deleted in its entirety and replaced with the following:

"*The Company's Issued Capital has been set at two hundred and sixty million, one hundred and fifty-six thousand and two hundred and fifty dirhams (AED 260,156,250/-) divided over two hundred and sixty million, one hundred and fifty-six thousand and two hundred and fifty (260,156,250) shares whose nominal value is*

ذ

الشركة من ذات الفئة متساوية مع بعضها البعض في الحقوق والالتزامات."

one UAE Dirham (AED 1) each. All shares of the Company are shares in cash, the value of which has been paid in full, and shall be of the same class and equal in rights and obligations in every respect."

باستثناء ما تم تعديله، تبقى مواد النظام الأساسي الأخرى كما هي من دون تعديل.

Save as amended herein, the other articles of the AOA shall remain unchanged.

السيد/ مطر حمدان سلطان حمد العامري

رئيس مجلس الإدارة

Mr. Matar Hamdan Sultan Hamad Al Ameri

Chairman

ذ

ملحق رقم ٦

الإقرارات والتعهدات الخاصة بالمستشارين

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

M/s. Securities & Commodities Authority
P.O. Box 33733
Abu Dhabi, UAE

السادة المحترمين،

Dear Sirs,

نحن، كي بي ام جي لوار جلف ليمتد، نؤكد بأنه قد تم تكليفنا من قبل شركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع. ("**وطنية**") وشركة دار التكافل ش.م.ع. ("**دار التكافل**") لتقديم أعمال التقويم بشأن الاندماج المحتمل بين وطنية ودار التكافل ("الصفقة").

We, KPMG Lower Gulf Limited, confirm that we have been engaged by National Takaful Company (Watania) PJSC ("**Watania**") and Dar Al Takaful PJSC ("**DAT**") to provide valuation in respect of the potential merge between Watania and DAT ("**Transaction**").

في حدود الأعمال المطلوبة منا وفقاً لخطاب التكليف المؤرخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ونطاق الأعمال المذكور، نقر بأننا مستوفين لشروط التعيين كمقيم مستقل للصفقة المزمعة وفقاً لأحكام رقم (٢٦) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١١/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة كما نتعهد بالالتزام بأحكام المادة رقم (٢٧) من نفس القرار.

To the extent required of us by virtue of our appointment to provide the scope of work as outlined in the engagement letter dated 13 December 2020, we confirm that we Hereby acknowledge that we meet the conditions for the appointment of an independent, evaluator for the proposed Transaction in accordance with the provisions of Article (26) of the Resolution of the Chairman of the Board of Directors of SCA No. (11 / R.M) of 2016 on the regulations for offering and issuing of shares of public joint-stock companies and undertake to abide by the provisions of Article (27) of the same Resolution.

كما نؤكد لكم بأننا لسنا مدقق حسابات أو مستشار مالي متعاقد مع وطنية أو دار التكافل وبأننا مستقلين وليس لدينا أي تعارض مصالح في هذا التقييم.

We also confirm that we are not contracted as auditors or financial advisors with Watania or DAT and we are independent and have no conflict of interest in this valuation..

وتقبلوا وافر التحية،

Yours sincerely,

كي بي ام جي لوار جلف ليمتد

KPMG Lower Gulf Limited

ذ

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

M/s. Securities & Commodities Authority
P.O. Box 33733
Abu Dhabi, UAE

السادة المحترمين،

Dear Sirs,

نحن، ميليمان، نؤكد بأنه قد تم تكليفنا من قبل شركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع. ("**وطنية**") وشركة دار التكافل ش.م.ع. ("**دار التكافل**") بصفتنا خبراء اكتواريين لتقديم الخدمات بشأن الاندماج المحتمل بين وطنية ودار التكافل.

We, Milliman, confirm that we have been engaged by National Takaful Company (Watania) PJSC ("**Watania**") and Dar Al Takaful PJSC ("**DAT**") as actuarial experts to provide services in respect of the potential merge between Watania and DAT.

في حدود نطاق العمل المكلفين به وفقاً لخطاب التكليف المؤرخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠، نقر بأننا قد التزمنا في عملنا أحكام القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية (المعدل) وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨/ر.م) لسنة ٢٠١٧ بشأن قواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة والقرار الإداري رقم (٦٢/ر.ت) لسنة ٢٠١٧ بشأن المتطلبات الفنية لنظام الاستحواذ والاندماج وكذلك مراعاة مصلحة مساهمي الشركات الدامجة والمندمجة بما لا يتعارض مع المصلحة العامة وحقوق الدائنين وأصحاب المصالح.

To the extent of our scope of work as outlined in the engagement letter dated 25 November 2020, we confirm that we complied with the provisions of the federal law No. 2 of 20١٥ on Commercial Companies (as amended) and Chairman of SCA Resolution No. 18/RM of 2017 on the Rules of Acquisition and Merger of Public Joint Stock Companies and the Administration Decision No. 62/RT of 2017 on the Technical Requirements for Acquisition and Merger Rules. We observed the interest of the shareholders of both merging and merged companies to the extent such interest does not conflict with public interest and the rights of creditors and other stakeholders.

وتقبلوا وافر التحية،

Yours sincerely,

مليمان

Milliman

ذ

M/s. Securities & Commodities Authority
P.O. Box 33733
Abu Dhabi, UAE

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

Dear Sirs,

السادة المحترمين،

We, Emirates NBD Capital Limited, confirm that we have been engaged by National Takaful Company (Watania) PJSC ("**Watania**") and Dar Al Takaful PJSC ("**DAT**") as financial advisor to provide services in relation to potential merger between Watania and DAT.

نحن، الامارات دبي الوطني كابيتال ليمتد، نؤكد بأنه قد تم تكليفنا من قبل شركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع. ("**وطنية**") وشركة دار التكافل ش.م.ع. ("**دار التكافل**") لنكون المستشار المالي لتقديم الخدمات بشأن عملية الاندماج المحتمل بين وطنية ودار التكافل.

To the extent of our scope of work as outlined in the engagement letter dated 16 December 2020, we confirm that we complied with the provisions of the federal law No. 2 of 20١٥ of 2021 on Commercial Companies (as amended) and Chairman of SCA Resolution No. 18/RM of 2017 on the Rules of Acquisition and Merger of Public Joint Stock Companies and the Administration Decision No. 62/RT of 2017 on the Technical Requirements for Acquisition and Merger Rules. We observed the interest of the shareholders of both merging and merged companies to the extent such interest does not conflict with public interest and the rights of creditors and other stakeholders.

في حدود نطاق العمل المكلفين به، وفقاً لخطاب التكليف المؤرخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠ نقر بأننا قد التزمنا في عملنا بمراعاة بشأن الشركات التجارية (المعدل) وقرار أحكام القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨/ر.م) لسنة ٢٠١٧ بشأن قواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة والقرار الإداري رقم (٦٢/ر.ت) لسنة ٢٠١٧ بشأن المتطلبات الفنية لنظام الاستحواذ والاندماج وكذلك مراعاة مصلحة مساهمي الشركات الدامجة والمندمجة بما لا يتعارض مع المصلحة العامة وحقوق الدائنين وأصحاب المصالح.

Yours sincerely,

وتقبلوا وافر التحية،

Emirates NBD Capital Limited

الامارات دبي الوطني كابيتال ليمتد

ذ

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
السادة المحترمين
التاريخ _____

نتعهد نحن الموقعين أدناه، الممثل القانوني لمكتب إبراهيم ومشاركوه، بإننا قد شاركنا كمستشار قانوني خارجي لشركة دار التكافل ش.م.ع. ("**الشركة الدامجة**") فيما يتعلق بعملية اندماج الشركة الدامجة وشركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع. ("**الشركة المندمجة**") ونقر بإننا قد بذلنا عناية الشخص الحريص في دراسة كافة المعلومات والمستندات التي تم تزويدنا بها من قبل الشركة المندمجة وراعينا السبل القانونية المهنية المتعارف عليها دولياً فيما يتعلق بعمليات الاندماج، بما في ذلك تقديم الرأي والمشورة القانونية لمجلس إدارة الشركة المندمجة والتأكيد على المصلحة العامة وحقوق الدائنين والأطراف أصحاب المصالح وذلك بناء على أحكام المادة ٧/٤٧ من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ١٨/ر.م. لعام ٢٠١٧ بشأن بقواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة وذلك في ضوء المعلومات والمستندات والاقرارات المكتوبة والشفهية التي تم تزويدنا بها من قبل الشركة.

وتقبلوا وافر التحية

_____

أحمد إبراهيم
الشريك القائم بالإدارة
مكتب إبراهيم ومشاركوه

ذ

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

M/s. Securities & Commodities Authority
P.O. Box 33733
Abu Dhabi, UAE

السادة المحترمين،

Dear Sirs,

نحن، جرانت ثورنتون، بصفتنا مدقق الحسابات الخارجي لشركة دار التكافل ش.م.ع. ش.م.ع. ("**الشركة**") بموجب هذا الخطاب نتعهد باطلاع مساهمي الشركة على أي أحداث جوهرية تكون قد طرأت خلال فترة الاندماج وفقاً لحكم الفقرة (٦) من المادة (٤٩) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨/ر.م) لسنة ٢٠١٧ بشأن قواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة.

We, Grant Thornton, in our capacity as the current external auditors of Dar Al Takaful PJSC (the "**Company**"), hereby undertake to inform the shareholders of the Company of any material events that occurred during the merger period in accordance with paragraph (6) of Article (49) of the Chairman of SCA Resolution No. 18/RM on the Rules of Acquisition and Merger of Public Joint Stock Companies.

وتقبلوا وافر التحية،

جرانت ثورنتون

Yours sincerely,

Grant Thornton

ذ

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

M/s. Securities & Commodities Authority
P.O. Box33733
Abu Dhabi, UAE

السادة المحترمين،

Dear Sirs,

نحن، إرنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع أبوظبي)، بصفتنا مدقق الحسابات الخارجي لشركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع. ("**الشركة**") بموجب هذا الخطاب نتعهد باطلاع مساهمي الشركة على أي أحداث جوهرية تكون قد طرأت خلال فترة الاندماج وفقاً لحكم الفقرة (٦) من المادة (٤٩) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨/ر.م) لسنة ٢٠١٧ بشأن قواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة.

We, Ernest and Young Middle East (Abu Dhabi Branch), in our capacity as the current external auditors of National Takaful Company (Watania) PJSC (the "**Company**"), hereby undertake to inform the shareholders of the Company of any material events that occurred during the merger period in accordance with paragraph (6) of Article (49) of the Chairman of SCA Resolution No. 18/RM on the Rules of Acquisition and Merger of Public Joint Stock Companies.

وتقبلوا وافر التحية،

Yours sincerely,

إرنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع أبوظبي)

Ernest and Young Middle East (Abu Dhabi Branch)

ذ

السادة/ هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب. ٣٣٧٣٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

M/s. Securities & Commodities Authority
P.O. Box 33733
Abu Dhabi, UAE

السادة المحترمين،

Dear Sirs,

نحن، مكتب هادف وشركاؤه ذ.م.م.، بصفتنا المستشار القانوني لشركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع. ("**الشركة**") نؤكد بأنه قد تم تكليفنا لتقديم الخدمات القانونية للشركة بشأن اندماجها المحتمل مع شركة دار التكافل ش.م.ع. ويتمثل نطاق عملنا في إجراء الفحص القانوني النافي للجهالة على شركة دار التكافل ش.م.ع. تمهيداً لعملية الاندماج بالإضافة إلى تقديم المشورة القانونية للشركة بشأن اندماجها مع شركة دار التكافل ش.م.ع.

We, Hadef & Partners LLC, in our capacity as legal advisors to National Takaful Company (Watania) PJSC ("**Company**") confirm that we have been engaged to provide legal services to the Company in respect of its potential merger with Dar Al Takaful PJSC. Our scope of work is composed of conducting legal due diligence on Dar Al Takaful PJSC ahead of the merger and providing legal advice to the Company in relation to its merger with Dar Al Takaful PJSC.

في حدود نطاق العمل المكلفين به، نقر بأننا قد التزمنا في عملنا بمراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية (المعدل) وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨/ر.م) لسنة ٢٠١٧ بشأن قواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة والقرار الإداري رقم (٦٢/ر.ت) لسنة ٢٠١٧ بشأن المتطلبات الفنية لنظام الاستحواذ والاندماج وكذلك مراعاة مصلحة مساهمي الشركات الدامجة والمندمجة بما لا يتعارض مع المصلحة العامة وحقوق الدائنين وأصحاب المصالح.

To the extent of our scope of work, we confirm that we complied with the provisions of the federal law No. 2 of 20١٥ on Commercial Companies (as amended) and Chairman of SCA Resolution No. 18/RM of 2017 on the Rules of Acquisition and Merger of Public Joint Stock Companies and the Administration Decision No. 62/RT of 2017 on the Technical Requirements for Acquisition and Merger Rules. We observed the interest of the shareholders of both merging and merged companies to the extent such interest does not conflict with public interest and the rights of creditors and other stakeholders.

وتقبلوا وافر التحية،

Yours sincerely,

ياسر عبدالخالق عمر
شريك
هادف وشركاؤه ذ.م.م.

Yasser Abdelkhalek Omar
Partner
Hadef & Partners LLC

شركة الوطنية للتكافل (وطنية) **ش.م.ع** الطابق الرابع، مجمع الجزيرة الرياضي برج " أ " طريق المرور (شارع ٤) مقابل فندق دوسيت تاني صندوق بريد ٦٤٥٧ أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة	**شركة دار التكافل ش.م.ع.** برج او-١٤، الطابق ٨ شارع الأبراج، الخليج التجاري، صندوق بريد ٢٣٥٣٥٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة
مستشار قانوني لشركة الوطنية للتكافل	**مستشار قانوني لشركة دار التكافل**
هادف وشركاؤه البرج بلو، الطابق ١٢ شارع خليفة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة	**إبراهيم ومشاركوه** الطابق ٢٤، برج السيلة ساحة سوق أبوظبي العالمي أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
مستشار مالي لشركة الوطنية للتكافل	**مستشار مالي لشركة دار التكافل**
الإمارات دبي الوطني كابيتال الإمارات دبي الوطني كابيتال ليميتد مركز دبي المالي العالمي، الجناح الغربي، الطابق ١٢، مبنى زي جيت، صندوق بريد ٥٠٦٧١٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة	
مستشار مالي مستقل، ومقيم مستقل ضريبة القيمة المضافة وتكنولوجيا المعلومات لشركة الوطنية للتكافل	**مستشار مالي مستقل، ومقيم مستقل ضريبة القيمة المضافة وتكنولوجيا المعلومات لشركة دار التكافل**

ذ

كي بي إم جي
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
الطابق ١٣، بوليفارد بلازا تاور وان
شارع محمد بن راشد بوليفارد
صندوق بريد ٣٨٠٠
داون تاون دبي، الإمارات العربية المتحدة

مستشار الاجتهاد الاكتواري المستقل لشركة الوطنية للتكافل	**مستشار الاجتهاد الاكتواري المستقل لشركة دار التكافل**

ميليمان
ليبرتي هاوس
الوحدة ٥١١، المستوى ٥
مركز دبي المالي العالمي
ص. بريد 506784
دبي، الإمارات العربية المتحدة